



جمعية مصارف لبنان

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON



النشرة الشهرية  
تشرين الثاني / ٢٠٢٤

MONTHLY BULLETIN  
NOVEMBER / 2024

## إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثل آراء موقعيها ولا تعكس بالضرورة  
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

٤

افتتاحية العدد

٦

نشاطات الجمعية

٨

التقرير الإقتصادي

٢٩

أبحاث ودراسات

٣٥

أخبار إقتصادية محلية

٣٧

صحافة متخصصة أجنبية



## الفرص المتاحة بين «عون» الدول الصديقة و «سلام» منتظر

مع انتخاب فخامة الرئيس العماد جوزاف عون وتسمية القاضي نواف سلام رئيساً لمجلس الوزراء، يدخل لبنان مرحلة جديدة تحمل في طياتها الأمل باستعادة الاستقرار والنهوض الاقتصادي. هذه المرحلة تتطلب تضامر الجهود والعمل الجاد لتنفيذ الإصلاحات الضرورية وتجاوز التحديات التي تواجه البلاد.

١. **استعادة الثقة الدولية والمحلية:** إن انتخاب الرئيس عون وتسمية القاضي نواف سلام ينعشان الأمل بإعادة بناء الثقة بلبنان، داخلياً وخارجياً. يتطلب ذلك تطبيق إصلاحات جذرية تشمل تعزيز الحوكمة، تحديث القوانين، وتفعيل دور القضاء المستقل.

٢. **معالجة عادلة للودائع:** ما جاء في خطاب القسم من ناحية حماية حقوق المودعين، يتهامى مع قرار مجلس شوري الدولة الذي أكد رفضه لأي إجراءات تؤدي إلى الاقتطاع من الودائع. إن المصارف على كامل الاستعداد للتعاون المستمر مع مصرف لبنان والدولة اللبنانية لإيجاد الحلول العادلة.

٣. **إعادة هيكلة القطاع العام والقطاع المصرفي:** يتطلب الوضع الحالي صياغة خطة شاملة لإعادة هيكلة الإدارة العامة، الدين العام، مصرف لبنان، والمصارف، بحيث تكون متكاملة ومتوازنة، مع إشراك كافة الأطراف المعنية.

٤. **تفعيل العمل المصرفي:** المصارف اللبنانية تتحضر لإعادة تنشيط عملها بما يدعم القطاعات الإنتاجية ويعزز النمو الاقتصادي. يشمل ذلك توفير التمويل للمشاريع الاقتصادية بشروط عادلة ومناسبة. على أن يسبق ذلك إصدار التشريعات اللازمة التي تعالج الثغرات القانونية التي كان لها أثرها الكبير باستفحال الأزمة النظامية الحالية.

٥. **تحسين بيئة الأعمال:** يُعد جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز العلاقات مع الدول الصديقة أحد أهم الأهداف التي تصب فيها في تحسين بيئة الأعمال وتسهيل الإجراءات والأعمال المصرفية.

٦. **رفع لبنان عن اللائحة الرهادية:** إن الالتزام بالإجراءات الدولية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب هو أولوية قصوى. إن إزالة لبنان عن هذه اللائحة ستسهم في تعزيز الثقة بالنظام المالي اللبناني وجذب الاستثمارات.

٧. **تخفيف الضغوطات التضخمية:** مع استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية، بشكل لا يتعارض مع المتغيرات الاقتصادية، يمكن للسياسات المالية والنقدية أن تقلل من الضغوطات التضخمية، مما يحسن من القدرة الشرائية للمواطنين ويعزز النمو الاقتصادي.

٨. **التعاون مع الجهات الدولية:** يمثل التعاون مع المجتمع الدولي فرصة لتحصيل المساعدات والقروض اللازمة لدعم السيولة في مصرف لبنان مما يساعد في تعزيز قدرة المصارف على تمويل الاقتصاد.

**ختاماً،** وبحسب ما ورد في بيانها الصادر بتاريخ ١٠ كانون الثاني ٢٠٢٥، ترى جمعية مصارف لبنان بأن العهد الجديد بداية لمرحلة إصلاحية تعيد هبة الدولة وتضع لبنان على مسار التعافي والنهوض. إن المصارف شريك استراتيجي في تحقيق هذه الأهداف، بما يحقق مصلحة الجميع ويعيد للبنان مكانته الريادية كمركز مالي واقتصادي متقدم في المنطقة.

## الأمين العام

### الدكتور فادي خلف



ملاحظة : إن الافتتاحية التي يكتبها الأمين العام في النشرات الدورية لجمعية مصارف لبنان تمثل رأيه وتحليله الشخصي للمستجدات، دون أن تلزم بأي شكل من الأشكال الجمعية بمضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأمين العام وحده.

## جمعية مصارف لبنان تنتخب مجلس إدارة جديداً برئاسة الدكتور سليم صفيير في الجمعية العمومية السنوية

وعقب إعلان فوز المرشحين الأربعة عشر، اجتمع مجلس الإدارة المنتخب، وانتخب بدوره هيئة مكتب المجلس على الوجه الآتي:

الرئيس الدكتور سليم صفيير،  
نائب الرئيس السيد نديم قصار،  
أمين السرّ السيد وليد روفایل،  
أمين الصندوق السيد عبد الرزاق عاشور،

وفي ما يلي نصّ كلمة الرئيس الدكتور سليم صفيير في افتتاح الجمعية العمومية :

### زملائي الأعزاء،

باسمي واسم زملائي في مجلس الجمعية، أشكر ثقتكم الغالية التي تحمّلنا مرة جديدة أمانة صوت القطاع المصرفي الذي يمرّ كما لبنان، بظروف دقيقة وخطيرة. ويسعدني الترحيب بالعضوين الجديدين في المجلس، ومعهما سنكمل الدفاع عن جمعيتنا وقطاعنا.

### الزملاء الأعزاء،

منذ سنوات ونحن نواجه حملات مغرزة واعتداءات طاولت فروعاً لمصارفنا، تحت حجج واهية. راهنوا على انهيار مصارفنا وخططوا لبدائل غير واقعية، دون أن يدركوا أن المساس بالقطاع المصرفي يضرب الاقتصاد الوطني ككل. صمدنا، واجهنا، وتحملنا التجني والتشكيك واستمرينا بفضل وحدتنا وتضامننا. إن جمعيتنا العمومية اليوم وقراراتها دليل على أن في الاتحاد قوة، وفي التشردم خسارة لن ينجو منها أحد.

### الزملاء الأعزاء،

أمّا مشوار طويل لا بد أن نسير فيه معاً للحفاظ على القطاع المصرفي. يتزامن بدء ولاية المجلس مع عهد جديد برئاسة فخامة الرئيس العماد جوزاف عون، كذلك مع

عند الساعة الثانية عشرة والنصف من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في ٢٩ كانون الثاني ٢٠٢٥، التأمّت الجمعية العمومية السنوية لجمعية مصارف لبنان. وفي مستهل الجلسة، أعلم الأمين العام الدكتور فادي خلف المجتمعين بأنه تمّ التصويت في الجمعية العمومية غير العادية على تعديل المواد ١٠ و ٢١ من النظام الأساسي للجمعية والذي يقضي برفع عدد الأعضاء من ١٢ عضواً إلى ١٤ عضواً.

ثم ناقشت الجمعية السنوية التقرير السنوي للمجلس لعام ٢٠٢٣ ووافقت عليه. وبعد الإطلاع والموافقة على تقرير مفوضي المراقبة حول حسابات الجمعية لسنة ٢٠٢٣، أبرأت الجمعية العمومية ذمّة مجلس الإدارة ثم ناقشت وأقرت الموازنة التقديرية لسنة ٢٠٢٥.

وعلى الأثر، انتقلت الجمعية العمومية إلى انتخاب مجلس إدارة جديد من ١٤ عضواً. ففاز بالتزكية المرشحون السادة:

- ١- فرنسبنك ش.م.ل. السيد نديم قصار،
- ٢- بنك لبنان والمهجر ش.م.ل. السيد سعد أزهرى،
- ٣- بنك سوسيتيه جنرال في لبنان ش.م.ل. السيد أنطون صحنواوي،
- ٤- بنك البحر المتوسط ش.م.ل. معالي السيدة رياً حفار الحسن،
- ٥- بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل. الشيخ غسان عساف،
- ٦- فينيسيا بنك ش.م.ل. السيد عبد الرزاق عاشور،
- ٧- الاعتماد اللبناني ش.م.ل. الدكتور جوزف طرييه،
- ٨- بنك عوده ش.م.ل. السيد خليل الدبس،
- ٩- البنك اللبناني السويسري ش.م.ل. الدكتور تنال صباح،
- ١٠- بنك بيروت ش.م.ل. الدكتور سليم صفيير،
- ١١- بنك بيبيلوس ش.م.ل. السيد سمعان باسيل،
- ١٢- البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل. السيد وليد روفایل،
- ١٣- سيدروس بنك ش.م.ل. معالي السيد رائد خوري،
- ١٤- بنك الموارد ش.م.ل. معالي السيد مروان خير الدين.

حقيقية. إذا صفت النوايا، يمكننا استعادة الثقة بالقطاع المصرفي داخلياً وخارجياً، وذلك من خلال البقاء أوفياء لزيائننا، الذين هم رأسمالنا الحقيقي وعلة وجودنا.

### زملائي الأعزاء،

معاً نفتح صفحة جديدة مليئة بالأمل والطموح لنهضة قطاعنا المصرفي، الذي يشكل دعامة أساسية لاقتصاد منتج يعيد للبنان مكانته ويعزز حضوره على الساحة المالية العالمية.

قرب ولادة حكومة جديدة والتي سنتعاون معها لإيجاد حلول فعالة للملف المصرفي. وكما قلنا لفخامة الرئيس خلال زيارتنا الأخيرة، نجدد التأكيد على أن يدنا ممدودة للتعاون في إطار شراكة منتجة تؤمن استمرارية مصارفنا وتحمي حقوق المودعين. ذلك عبر رؤية إصلاحية وجدنا صداها الإيجابي لدى رئيس الجمهورية، وقد اقترحنا عليه عقد طاولة حوار موضوعي تحقق الإصلاحات وتنقذ الاقتصاد الوطني ولبنان. إن ما أكده فخامة الرئيس عن أهمية تضافر الجهود بين المصارف والدولة والمودعين يشكل ضماناً



مجلس الإدارة الجديد المنتخب في ٢٩ كانون الثاني ٢٠٢٥



## الوضع الإقتصادي العام

### تشرين الثاني ٢٠٢٤

من العام ٢٠٢٤ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٣. وبلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية ٩٣ مليون دولار مقابل ٤٧ مليون دولار و١٠٦ ملايين دولار في الأشهر الثلاثة على التوالي، وانخفضت بنسبة ٦٠,٨٪ في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠٢٤ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٣.

### أولاً- الوضع الاقتصادي العام

#### الشيكات المتقاصة

في تشرين الثاني ٢٠٢٤، بلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالليرة اللبنانية ٣٨٠٥ مليارات ليرة مقابل ٦٥٤٨ مليار ليرة في الشهر الذي سبق و٥٣٨١ مليار ليرة في تشرين الثاني ٢٠٢٣، وازدادت بنسبة ٢٠,٨٪ في الأشهر الأحد عشر الأولى

### جدول رقم 1

#### تطور الشيكات المتقاصة في الأشهر الأحد عشر الأولى من السنوات 2024-2021

2024	2023	2022	2021	
				الشيكات بالليرة
158	321	810	1418	- العدد (آلاف)
72329	59878	35369	25480	- القيمة (مليار ليرة)
457778	186536	43665	17969	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
				الشيكات بالعملات الأجنبية
15	92	671	1533	- العدد (آلاف)
1218	3109	9711	16705	- القيمة (مليون دولار)
81200	33793	14472	10897	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر : مصرف لبنان

عدد الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية إلى ١٩٩٥٥ شيكاً بقيمة بلغت ٢٦٢ مليون دولار.

#### حركة الاستيراد

في كانون الأول ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الواردات السلعية ١٣٠٣ ملايين دولار مقابل ١٢٥٣ مليون دولار في الشهر الذي سبق و١٢٥١ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٢. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد بلغت ١٧٥٢٤ مليون دولار في العام ٢٠٢٣ وتراجعت بنسبة ٨,٠٪ بالمقارنة مع العام ٢٠٢٢، في حين سجّلت الكمّيات المستوردة المقاسة بالأطنان ارتفاعاً معتدلاً نسبته ٢,٠٪.

وُنذِرَ بأنّ تعميم مصرف لبنان رقم ١٦٥ الصادر في نيسان ٢٠٢٣ وتعديلاته يسمح بتبادل شيكات صادرة عن حسابات Fresh بالليرة اللبنانية وبالดอลลาร์ الأميركي لاستعمالها مجدداً في العمليات التجارية والمالية، وبدأ العمل به خلال شهر حزيران ٢٠٢٣. وبحسب المعطيات المتوافرة عن حركة مقاصة الشيكات بموجب التعميم ١٦٥ والعائدة لشهر تشرين الثاني ٢٠٢٤، بلغ عدد الشيكات المتقاصة بالليرة ٨٧٥ شيكاً بقيمة ١٦١٠ مليارات ليرة، وبلغ عدد الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية ٢٥٣٠ شيكاً بقيمة ٣٢,٠ مليون دولار أميركي. وفي الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠٢٤، وصل عدد الشيكات المتقاصة بالليرة إلى ٨٥٦٧ شيكاً قيمتها ١٥٧٢٣ مليار ليرة، ووصل



الكيميائية (٧,٢٪)، فمعدّات النقل (٦,٦٪). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في العام ٢٠٢٣، حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها ١١,٨٪ من مجموع الواردات، لتأتي بعدها سويسرا (١٠,٠٪)، فاليفونان (٩,٦٪)، ثمّ تركيا (٧,٨٪)، ثمّ إيطاليا (٦,٣٪).

وتوزّعت الواردات السلعية في العام ٢٠٢٣ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المنتجات المعدنية (النفطية) المركز الأول وشكّلت حصّتها ٢٦,٥٪ من المجموع، تلتها المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات (١٤,٤٪)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (٩,٣٪)، ثمّ منتجات الصناعة

## جدول رقم 2 الواردات السلعية في السنوات 2023-2020

نسبة التغيّر % ، 2023-2022	2023	2022	2021	2020	
8,0-	17524	19054	13641	11310	الواردات السلعية (مليون دولار)
2,0+	11770	11540	12124	13475	الواردات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمري

ومجوهرات المركز الأول وبلغت حصّتها ٢٥,٤٪ من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (١٤,٣٪)، ثمّ الآلات والأجهزة الكهربائية (١٢,٩٪)، فمنتجات صناعة الأغذية (١٢,٦٪)، ثمّ منتجات الصناعة الكيماوية (٩,٩٪). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في العام ٢٠٢٣، نذكر: الإمارات العربية المتحدة التي احتلّت المرتبة الأولى وبلغت حصّتها ١٩,٧٪ من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها تركيا (٩,٨٪)، ثمّ مصر (٥,٥٪)، فالعراق (٥,١٪)، ثمّ سويسرا (٤,٨٪).

**حركة التصدير**  
في كانون الأول ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الصادرات السلعية ٢٤٠ مليون دولار، مقابل ٢٩٠ مليون دولار في الشهر الذي سبقه و٢٧٢ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٢. وبلغت قيمة الصادرات السلعية ٢٩٩٥ مليون دولار في العام ٢٠٢٣، بتراجع نسبته ١٤,٢٪ بالمقارنة مع العام ٢٠٢٢. وتوزّعت الصادرات السلعية في العام ٢٠٢٣ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المعادن الثمينة من ذهب والماس

## جدول رقم 3 الصادرات السلعية في السنوات 2023-2020

نسبة التغيّر % ، 2023-2022	2023	2022	2021	2020	
14,2-	2995	3491	3380	3544	الصادرات السلعية (مليون دولار)
6,8-	1658	1779	1768	1889	الصادرات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمري



### الحسابات الخارجية

- في كانون الأول ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ **عجز الميزان التجاري** ١٠٦٣ مليون دولار مقابل عجز قدره ٩٦٣ مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة ٩٧٩ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٢. وتراجع عجز الميزان التجاري إلى ١٤٥٢٩ مليون دولار في العام ٢٠٢٣ مقابل عجز قدره ١٥٥٦٣ مليون دولار في العام الذي سبق، أي بأكثر من مليار دولار، بفعل تراجع الواردات السلعية بقيمة أكبر من تراجع قيمة الصادرات السلعية.
- في تشرين الثاني ٢٠٢٤، تراجعت **الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب** لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية، بحوالي ٩٨٤ مليون دولار، نتيجة انخفاض صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان بقيمة ١١٦٧ مليون دولار-بسبب تراجع أسعار الذهب عالمياً وبالتالي قيمة محفظته من الذهب-، قابله ارتفاع صافي الموجودات الخارجية لدى المصارف والمؤسسات المالية بقيمة ١٨٣ مليون دولار. وكانت الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب قد ارتفعت بقيمة ١٧٤٩ مليون دولار في تشرين الأول ٢٠٢٤.
- وفي الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠٢٤، ازداد **صافي الموجودات الخارجية بما فيها الذهب** بقيمة ٧٢٢٩ مليون

دولار نتج من ارتفاع كل من صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان (+٦٢١٦ مليون دولار) ولدى المصارف والمؤسسات المالية (+١٠١٣ مليون دولار). أما **الموجودات الخارجية الصافية دون الذهب** فقد ازدادت بحوالي ٥٦ مليون دولار في شهر تشرين الثاني ٢٠٢٤ وبها يقارب ١٨١٤ مليون دولار في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠٢٤. تجدر الإشارة إلى أن مقارنة التغيير في الموجودات الخارجية الصافية في العام ٢٠٢٤ مع الأعوام السابقة لم تعد صالحة بعد أن أدخل مصرف لبنان في احتساب الموجودات الخارجية لديه بدءاً من كانون الثاني ٢٠٢٤ الذهب واستثنى سندات اليوروبندز والتسليفات بالعملات الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية.

### قطاع البناء

في تشرين الثاني ٢٠٢٤، بلغت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال ٣٣٩ ألف متر مربع (٢م)، مقابل ٣٦٦ ألف م٢ في الشهر الذي سبق و ٦٠٠ ألف م٢ في تشرين الثاني ٢٠٢٣. وازدادت هذه المساحات بنسبة ١٤,٨% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠٢٤ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٣.

### جدول رقم 4

#### مساحات البناء المرخص بها في الأشهر الأحد عشر الأولى من السنوات 2024-2021

2024	2023	2022	2021	
5597	4874	8946	8517	مساحات البناء الإجمالية (ألف م٢)

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

٢٠٢٤ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه.

### قطاع النقل الجوي

في تشرين الثاني ٢٠٢٤، وفي ظل اشتداد الحرب القائمة في لبنان، تراجع عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي إلى ١٤٤٩ رحلة، وبلغ عدد الركاب القادمين ٧٢١٩٧ شخصاً وعدد المغادرين ٧٨٨٦٣ شخصاً وعدد الركاب العابرين ١٣ شخصاً فقط. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة ٢٨٧١

- في تشرين الثاني ٢٠٢٤، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري ١١٧١,١ مليار ليرة مقابل ٩٤٠,٥ مليار ليرة في الشهر الذي سبقه، و ١٠٣٠,٢ مليار ليرة في تشرين الثاني ٢٠٢٣.
- على صعيد كميات الإسمنت المسلمة، فقد بلغت ٢١٧ ألف طن في أيلول ٢٠٢٤ (آخر المعطيات المتوافرة)، مقابل ٢٥٩ ألف طن في الشهر الذي سبقه و ٢٥٥ ألف طن في أيلول ٢٠٢٣. وبذلك تكون هذه الكميات قد سجلت ارتفاعاً نسبته ١,٧% في الأشهر التسعة الأولى من العام

١٨,٤٪، وحركة القادمين بنسبة ٢١,٤٪، وحركة المغادرين بنسبة ٢٠,١٪، في حين ازدادت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة ٨,٦٪.

طناً مقابل ١٢٤٦ طناً للبضائع المشحونة. وفي الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠٢٤، وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه، تراجع كل من عدد الرحلات بنسبة

## جدول رقم 5

### حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميدل ايست منها في الأشهر الأحد عشر الأولى من العامين 2024-2023

التغير، %	2024	2023	
18,4-	43569	53406	حركة الطائرات (عدد)
	45,1	41,2	منها: حصة الميدل ايست، %
21,4-	2528054	3215909	حركة القادمين (عدد)
	41,7	38,6	منها: حصة الميدل ايست، %
20,1-	2712986	3397159	حركة المغادرين (عدد)
	45,6	39,5	منها: حصة الميدل ايست، %
60,8-	3452	8811	حركة العابرين (عدد)
8,6+	57811	53245	حركة شحن البضائع (طن)
	31,0	25,3	منها: حصة الميدل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

### بورصة بيروت

في تشرين الثاني ٢٠٢٤، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت ١٧١٧٢٧٨ سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرها ٤٦ مليون دولار مقابل تداول ٩١٤٢٩٥ سهماً بقيمة إجمالية قدرها ٢٤,٥ مليون دولار في الشهر الذي سبق (٤٦٦٢٧٤ سهماً متداولاً بقيمة ١١,١ مليون دولار في تشرين الثاني ٢٠٢٣). على صعيد آخر، بلغت الرسملة السوقية ٢٢٠٢٤ مليون دولار مقابل ٢٢٠٣٩ مليون دولار و١٦٧١٥ مليون دولار في نهاية التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي تشرين الثاني ٢٠٢٤، استحوذت شركة سوليدير بسهميها «أ» و«ب» بنسبة ٩٣,٢٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، مقابل ٥,٤٪ للقطاع المصرفي و١,٤٪ للقطاع الصناعي.

وعند مقارنة حركة البورصة في الأشهر الأحد عشر الأولى من العامين ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، يتبين الآتي:

- انخفاض عدد الأسهم المتداولة من ٣٤,٦ مليون سهم إلى ١٠,٩ ملايين.

- انخفاض قيمة التداول من ٤٨٧,٢ مليون دولار إلى ٤٦٤,٧ مليوناً.

### حركة مرفأ بيروت

في تشرين الثاني ٢٠٢٤، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ١٠٠ باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه ٣٠٥٧٨٢ طناً والمشحونة ٦٧٢٠٩ أطنان، وعدد المستوعبات المفرغة ١٢٣٠٩ مستوعبات. وفي الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠٢٤، وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، ازداد كل من عدد البواخر التي دخلت المرفأ بنسبة ٧,٩٪، وحجم البضائع المفرغة بنسبة ٣,٩٪ وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة ١,١٪، فيما تراجع حجم البضائع المشحونة بنسبة ١٠,٩٪.

### مؤشر أسعار الاستهلاك

في تشرين الثاني ٢٠٢٤، ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي بنسبة ٢,٣٠٪ قياساً على الشهر الذي سبق، وارتفع بنسبة ١٥,٣٨٪ قياساً على تشرين الثاني ٢٠٢٣، حيث سجّلت غالبية بنود المؤشر، ارتفاعاً بنسب متفاوتة، وجاءت الزيادة الأبرز في كل من المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية والصحة وخدمات متفرقة.

الملحق الإحصائي  
الوضع الإقتصادي العام

تبادل لبنان التجاري مع الخارج في العام 2023

الصادرات السلعية			الواردات السلعية		
النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد	النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد
19.7	591	الإمارات العربية المتحدة	11.8	2061	الصين
9.7	292	تركيا	10.0	1751	سويسرا
5.4	163	مصر	9.6	1682	اليونان
5.1	154	العراق	7.8	1369	تركيا
4.8	145	سويسرا	6.3	1112	إيطاليا
4.1	122	الولايات المتحدة الأمريكية	4.0	705	الولايات المتحدة الأمريكية
3.5	104	قطر	3.3	585	مصر
3.2	97	سورية	3.3	583	الإتحاد الروسي
3.0	89	الأردن	3.1	547	ألمانيا
2.3	68	كوريا	3.0	533	الإمارات العربية المتحدة
2.2	67	الكويت	2.6	448	قبرص
2.1	63	ساحل العاج	2.3	411	إسبانيا
2.1	62	كونغو	2.2	393	الهند
1.4	43	إسبانيا	2.2	384	المملكة العربية السعودية
1.4	42	اليونان	1.8	324	فرنسا
1.4	42	إيطاليا	1.8	318	المملكة المتحدة
28.4	851	دول أخرى	24.6	4318	دول أخرى
<b>100.0</b>	<b>2995</b>	<b>مجموع الصادرات السلعية</b>	<b>100.0</b>	<b>17524</b>	<b>مجموع الواردات السلعية</b>

المصدر: إدارة الجمارك

تغيّر صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي  
(مليون دولار)

2024			2023			2022	2021	2020	2019	الشهر/العام
المصارف المجموع	المصارف والمؤسسات المالية**	مصرف لبنان* والمؤسسات المالية**	المصارف المجموع	المصارف والمؤسسات المالية	مصرف لبنان					
(111.0)	197.5	(308.5)	(461.5)	(200.6)	(260.9)	(353.0)	(410.6)	(157.9)	(1379.7)	كانون الثاني
89.6	(71.8)	161.3	2099.7	2340.5	(240.8)	(601.8)	(340.6)	(347.4)	(550.1)	شباط
1629.9	24.5	1605.4	(463.5)	(135.1)	(328.4)	(518.5)	(95.9)	(556.8)	(75.1)	آذار
1160.7	64.0	1096.7	62.3	15.8	46.5	(229.4)	(546.0)	(240.6)	(1300.0)	نيسان
471.0	9.2	461.7	(5.6)	(11.0)	5.4	(402.3)	(180.7)	(887.7)	(1881.6)	أيار
(536.0)	(465.6)	(70.4)	(88.2)	67.8	(156.0)	(474.1)	(238.3)	(295.8)	(204.3)	حزيران
1131.5	(31.1)	1162.6	(217.2)	307.6	(524.8)	(207.7)	38.7	(3046.4)	72.5	تموز
1271.1	54.4	1216.7	145.1	30.1	115.0	(314.3)	(592.8)	(1968.0)	(578.5)	أب
1358.2	25.5	1332.7	470.2	381.7	88.5	48.5	784.6	(2107.7)	(58.5)	أيلول
1748.8	1023.7	725.1	(81.2)	(260.1)	179.0	192.8	(154.4)	(380.0)	(197.9)	تشرين الأول
			185.6	53.5	132.1	(354.4)	159.9	(214.4)	1142.8	تشرين الثاني
			591.3	459.7	131.6	17.1	(384.4)	(348.1)	(840.8)	كانون الأول
8213.8	830.3	7383.3	2237.0	3049.9	(812.8)	(3197.1)	(1960.5)	(10550.8)	(5851.2)	المجموع العام

المصدر : مصرف لبنان

ملاحظة:

\* تعكس التغيرات الكبيرة في صافي الموجودات الخارجية لمصرف لبنان الارتفاع في قيمة الذهب.  
\*\* تعود الزيادة في شهر تشرين الأول ٢٠٢٤ بشكل أساسي إلى إعادة تصنيف بعض حسابات رأس المال وفقاً لمعايير الإقامة والمحاسبة ضمن المطلوبات الخارجية.

ملاحظة عامة: تجدر الإشارة إلى أن مقارنة التغير في الموجودات الخارجية الصافية في العام ٢٠٢٤ مع الأعوام السابقة لم تعد صالحة بعد أن أدخل مصرف لبنان في احتساب الموجودات الخارجية لديه بدءاً من كانون الثاني ٢٠٢٤ الذهب واستثنى سندات اليوروبندز والتسليفات بالعملة الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية.

مساحات البناء (م<sup>٢</sup>)  
تشرين الثاني 2023 - تشرين الثاني 2024

المحافظات	ت 23	النسبة (%)	ت 24	النسبة (%)
بيروت	17022	2.84	23058	6.79
جبل لبنان	121639	20.27	144359	42.52
البقاع	65886	10.98	27564	8.12
الشمال (1)	4378	0.73	18590	5.48
الشمال (2)	211876	35.30	94675	27.89
الجنوب	111997	18.66	26955	7.94
المنطقة	67336	11.22	4296	1.27
المجموع	600134	100.00	339497	100.00

المصدر : نقابتا المهندسين في بيروت والشمال.

حركة مطار بيروت الدولي  
تشرين الثاني 2023 - تشرين الثاني 2024

الشهر	الطائرات			الركاب			المجموع	البضائع (طن)		
	هبوط	اقلاع	المجموع	وصول	مغادرة	مجموع		استيراد	تصدير	المجموع
تشرين الثاني 2023	1504	1504	323407	151846	171561	323407	2981	2144	5125	
تشرين الثاني 2024	726	723	151060	72197	78863	151060	2871	1246	4117	
التغير %	-51.7	-51.9	-53.3	-52.5	-54.0	-88.8	-3.7	-41.9	-19.7	

المصدر : مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت  
تشرين الثاني 2023 - تشرين الثاني 2024

التغير %	تشرين الثاني 2024	تشرين الثاني 2023	
-8.3	100	109	عدد البواخر
-7.9	305782	332087	البضائع المفرغة (طن)
-11.7	67209	76137	البضائع المشحونة (طن)
-0.7	12309	12399	المستوعبات المفرغة
28.6	3853	2996	عدد السيارات المستوردة
-	غ.م	غ.م	الإيرادات (ألف د.أ.)

المصدر : إدارة واستثمار مرفأ بيروت

ثانياً - التطورات في المالية العامة والدين العام

المالية العامة

في كانون الأول ٢٠٢١ (آخر المعطيات المتوافرة)، سجّلت المالية العامة فائضاً بقيمة ٦١١ مليار ليرة بعد فائض قيمته ١٦٨ مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة ٤٥ مليار ليرة في كانون الأول ٢٠٢٠). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) المعطيات التالية:

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة إلى ٢٠٢٦٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ من ١٥٣٤٢ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠، أي بمقدار ٤٩٢١ مليار ليرة وبنسبة ٣٢,١%. في التفاصيل، ارتفعت كلّ من الإيرادات الضريبية بقيمة ٤٧٦٣ مليار

ليرة وغير الضريبية بقيمة ٣٥٣ مليار ليرة مقابل تراجع مقبوضات الخزينة بقيمة ١٩٥ مليار ليرة. على صعيد الإيرادات الضريبية، فقد تأثرت إلى حدّ كبير بارتفاع العائدات من الضريبة على القيمة المضافة (+٢٩٤٥ مليار ليرة) نتيجة ارتفاع الأسعار، كما ارتفعت العائدات من الضريبة على الأرباح (+١٣٣٠ مليار ليرة) وإيرادات الجمارك (+٢٥٦ مليار ليرة) والرسوم العقارية (+١٩٨ مليار ليرة) مقابل انخفاض قيمة الضريبة على الفوائد (-٨٨٣ مليار ليرة).

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة إلى ١٨٠٦٦ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ من ١٩٤٢٥ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠، أي بقيمة ١٣٥٩ مليار ليرة وبنسبة ٧%. ونتج ذلك من

مليار ليرة والنفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة ٨٢٥ مليار ليرة. وبذلك، يكون الرصيد المالي العام قد حقق فائضاً بقيمة ٢١٩٧ مليار ليرة في عام ٢٠٢١ بعد عجز بقيمة ٤٠٨٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢٠، وبلغت نسبته ١٢,٢٪ من مجموع المدفوعات مقابل -٢١,٠٪ في العامَيْن المذكورَيْن على التوالي. - وحقق الرصيد الأولي فائضاً مقداره ٥٠٠٩ مليارات ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل عجز مقداره ٩٧٧ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠. ويتبين من الجدول أدناه أن خدمة الدين انخفضت قياساً على المقبوضات الإجمالية عند مقارنتها في العامَيْن ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

انخفاض خدمة الدين العام بقيمة ٢٩٣ مليار ليرة (من ٣١٠٦ مليارات ليرة في عام ٢٠٢٠ إلى ٢٨١٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢١). تجدر الإشارة إلى أن الحكومة اللبنانية أعلنت التوقف عن تسديد سندات اليوروبندز (أساس وقسيمة) في آذار ٢٠٢٠ وأن معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة، التي انخفضت جميعها بين آذار ونيسان ٢٠٢٠، بقيت مستقرة منذ ذلك الوقت. كذلك، انخفضت النفقات الأولية، أي من خارج خدمة الدين بقيمة ١٠٦٦ مليار ليرة (إلى ١٥٢٥٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل ١٦٣١٩ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠)، وقد تراجعت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة ٥٨٤

#### جدول رقم 4

#### بعض النسب المئوية المتعلقة بخدمة الدين العام

2021	2020	
15,6	16,0	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
13,9	20,2	خدمة الدين العام /المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

قد انخفضت بمقدار ٢١٧٤٤ مليار ليرة في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠٢٤. ويأتي هذا الانخفاض نتيجة التوقف عن إصدارات جديدة من أي من فئات السندات منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ بموجب قرار من وزارة المالية يقابله استحقاقات لسندات من فئات مختلفة. وقد بلغت قيمة الاستحقاقات ٢٤٥٣ مليار ليرة (منها ٤٣,٥٪ من فئة الخمس سنوات) في تشرين الثاني ٢٠٢٤ مقابل ٢٩٦٠ مليار ليرة في الشهر الذي سبق.

#### سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٤، استمرت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات ٣ أشهر، ٦ أشهر، ١٢ شهراً، ٢٤ شهراً، ٣٦ شهراً، ٦٠ شهراً، ٨٤ شهراً، ١٢٠ شهراً، ١٤٤ شهراً و١٨٠ شهراً) بالانخفاض وبلغت ٦٨٠٤٥ مليار ليرة مقابل ٧٠٤٩٨ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و٨٩٧٨٩ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٣. وبذلك تكون هذه المحفظة

#### جدول رقم 5

#### توزيع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

المجموع	180 شهراً	144 شهراً	120 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	24 شهراً	12 شهراً	6 أشهر	3 أشهر	
100,00	1,58	3,43	36,70	18,64	13,92	8,38	6,38	9,45	1,27	0,26	ك 1 2023
100,00	2,01	4,36	44,04	21,36	14,26	7,68	5,40	0,89	0	0	ت 1 2024
100,00	2,08	4,52	45,62	21,93	13,20	7,52	5,01	0,11	0	0	ت 2 2024

المصدر: بيانات مصرف لبنان

اللبنانية باليرة، فقد بلغت ٩١٥٣٩ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، مسجلة ارتفاعاً بقيمة ٦٢٨ مليار ليرة قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، حيث بلغت ٩٠٩١١ مليار ليرة. وتوزعت على المكتتبين كالآتي:

في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٤، بلغت حصة السندات من فئة ١٠ سنوات ٤٥,٦% من مجموع المحفظة، تلتها السندات من فئة ٧ سنوات (٢١,٩%) والسندات من فئة ٥ سنوات (١٣,٢%). أما في ما يتعلق بالقيمة الفعلية (تتضمن الفوائد المتراكمة غير المستحقة) للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة

### جدول رقم 6 توزع سندات الخزينة باليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية - نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

ك 2023	ك 2022	ك 2021	
15303	15317	20900	المصارف
%16,7	%16,8	%22,5	الحصة من المجموع
57022	57403	58002	مصرف لبنان
%62,3	%63,1	%62,4	الحصة من المجموع
610	625	443	المؤسسات المالية
%0,7	%0,7	%0,5	الحصة من المجموع
17905	17153	13021	المؤسسات العامة
%19,6	%18,9	%14,0	الحصة من المجموع
699	413	581	الجمهور
%0,8	%0,5	%0,6	الحصة من المجموع
<b>91539</b>	<b>90911</b>	<b>92947</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مصرف لبنان

دولار مقابل ٣٩٢٤٨ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ و ٣٦٥٢٢ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢١. وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبونديز (صافية من المؤونات) ٢٩٠٠ مليون دولار مقابل ٢٩٣٤ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ و ٤٤١٩٠ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٢١.

#### الدين العام

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الدين العام المحرر باليرة اللبنانية ٩١٧٩٥ مليار ليرة،

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت حصة المصارف ١٦,٧% من إجمالي محفظة سندات الخزينة باليرة مقابل ٦٢,٣% لمصرف لبنان و ٢١,٠% للقطاع غير المصرفي.

#### سندات الخزينة اللبنانية بالعملات الأجنبية

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المصدرة بالعملات الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة زائد المتأخرات) ما يوازي ٣٩٤٨٥ مليون



مصرف لبنان (إلى ٦٢,١٪ مقابل ٦٣,٠٪)، في حين ارتفعت حصة القطاع غير المصرفي (إلى ٢٠,٩٪ مقابل ١٩,٩٪ نتيجة زيادة اكتتابات المؤسسات العامة بسندات الخزينة بالليرة) في نهاية التاريخين على التوالي.

بارتفاع نسبته ٠,٧٪ قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. وانخفضت حصة المصارف في تمويل الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية إلى ١٦,٩٪ في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٧,١٪ في نهاية العام ٢٠٢٢، وانخفضت كذلك حصة

## جدول رقم 7

### مصادر تمويل الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

ك 2023	ك 2022	ك 2021	
16,9	17,1	22,7	المصارف في لبنان
62,1	63,0	62,2	مصرف لبنان
20,9	19,9	15,1	القطاع غير المصرفي
<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>المجموع</b>

المصدر : مصرف لبنان

٤١٣٣٧ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٢، أي بارتفاع نسبته ٠,٦٪. تُعزى الزيادة إلى تراكم المتأخرات عن دفع الأساس والفوائد على سندات اليوروبندز، إذ وصلت قيمة هذه المتأخرات إلى ١٤٤٣٢ مليون دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٤٢٢٨ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٢. وفي ما يخص تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية، لم يسجل توزع مصادر التمويل تغيراً يُذكر بين نهاية العام ٢٠٢٢ ونهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، حيث شكّلت حصة حَمَلَة سندات اليوروبندز ٩٥,٠٪ مقابل ٩٣,٨٪ للمؤسسات المتعددة الأطراف و١,١٪ للحكومات و٠,١٪ لمصادر أخرى.

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ الدين العام المحلي الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، ٦٣٠٨٨ مليار ليرة مقابل ٦٤٧٢٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، مسجلاً انخفاضاً نسبته ٢,٥٪ في الشهر الأول من العام ٢٠٢٣، إذ ارتفعت ودائع القطاع العام لدى الجهاز المالي من ٢٦٤٤٥ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٢ إلى ٢٨٧٠٧ مليارات ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣.

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت قيمة الدين العام المحرر بالعملات الأجنبية ٤١٥٧٤ مليون دولار مقابل

## جدول رقم 8

### مصادر تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

ك 2023	ك 2022	ك 2021	
1,1	1,1	1,3	الحكومات
3,8	3,9	3,8	المؤسسات المتعددة الأطراف
95,0	94,9	94,8	حَمَلَة سندات يوروبندز
0,1	0,1	0,1	مصادر خارجية أخرى
<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>المجموع</b>

المصدر : مصرف لبنان

الملحق الإحصائي  
آخر التطوّرات في المالية العامة والدين العام

المالية العامة (مليار ليرة)  
في العاويّن 2020 و 2021

التغيّر	2021	2020	مليار ليرة
بالنسبة (%)	بالقيمة		
32.08	4921	20263	15342
			الإيرادات الإجمالية
-7.00	-1359	18066	19425
			التنفقات الإجمالية
-9.43	-293	2813	3106
			منها خدمة الدين العام
-6.53	-1066	15253	16319
			الإنتفاق خارج خدمة الدين العام
		2197	-4083
			الرصيد الكلي
		5010	-977
			الرصيد الأولي
		12.2	-21.0
			الرصيد الكلي/التنفقات (%)

توزع سندات الخزينة حسب المكتتبين  
(نهاية الفترة - مليار ليرة)

النسبة (%)	ك23-2	النسبة (%)	ك22-1	النسبة (%)	ك22-2	البيان
16.7	15303	16.8	15317	20.7	18850	المصارف
62.3	57022	63.1	57403	64.0	58255	مصرف لبنان
0.7	610	0.7	625	0.5	428	المؤسسات المالية
19.6	17905	18.9	17153	14.1	12869	المؤسسات العامة
0.8	699	0.5	413	0.6	571	الجمهور
100.0	91539	100.0	90911	100.0	90973	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

الدين العام في نهاية الفترة  
(مليار ليرة)

النسبة (%)	ك-23	النسبة (%)	ك-22	النسبة (%)	ك-22	النسبة (%)	ك-21	
100.0	91795	100.0	91169	100.0	91278	100.0	93247	الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية (مليار ل.ل.)
62.1	57022	63.0	57403	63.8	58255	62.2	58002	مصرف لبنان
	0		0		0		0	قروض
	57022		57403		58255		58002	سندات خزينة
16.9	15559	17.1	15575	21.0	19155	22.7	21200	المصارف
	15303		15317		18850		20900	سندات خزينة
	256		258		305		300	قروض للمؤسسات العامة
20.9	19214	20.0	18191	15.2	13868	15.1	14045	آخرون (سندات)
	699		413		571		581	الجمهور
	17905		17153		12869		13021	المؤسسات العامة
	610		625		428		443	المؤسسات المالية
100.0	41573	100.0	41337	100.0	38754	100.0	38515	الدين المحرر بالعملة الأجنبية (مليون دولار أمريكي)
5.0	2062	5.0	2062	5.1	1979	5.1	1962	مؤسسات التنمية والحكومات
95.0	39512	95.0	39275	94.9	36774	94.9	36553	غيرها
	28707		26445		17944		19238	ودائع القطاع العام (مليار ليرة)

المصدر : مصرف لبنان

المصارف على نحو بسيط إلى ١١٩٣٤ مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٤، مقابل ١٢٠١٥ مليار ليرة في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٤ و ١١٣٨٨ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. ونُذِّكر بأنَّ هذه التسليفات عرفت منحنى تراجعياً واضحاً منذ بداية الأزمة، مع حصول بعض الزيادات في هذه التسليفات من وقت إلى آخر عند ارتفاع الطلب لتمويل نفقات تشغيلية أو لتسديد مستحقّات بالليرة.

ثالثاً : التطورات المصرفية والنقدية

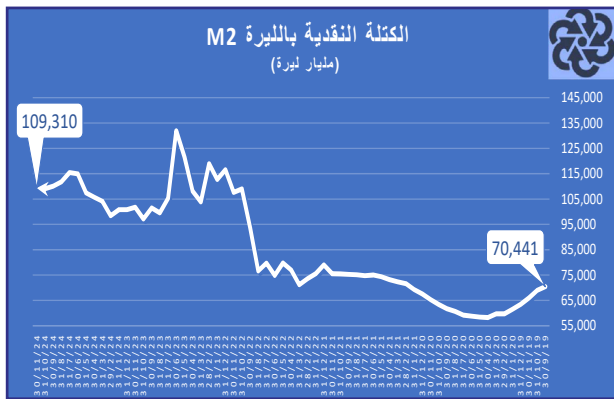
• الودائع والتسليفات بالليرة

ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ٦٢٥٤٨ مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٤ بالمقارنة مع ٦١٥٨٩ مليار ليرة في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٤، مقابل ٥٢٠٥٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. في حين تراجعت التسليفات للقطاع الخاص بالليرة لدى



• الكتلة النقدية بالليرة

تراجعت قيمة النقد في التداول بالليرة، أحد أبرز مكونات الكتلة النقدية بالليرة M2، إلى حوالي ٤٣٦٨٥ مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٤، مقابل ٤٤٣٥٦ مليار ليرة في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٤ و ٥٠٦٠٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. في حين ارتفعت الكتلة النقدية بالليرة M2، والتي تتضمن النقد في التداول والودائع تحت الطلب والودائع الادخارية العائدة للقطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المصرفي، إلى ١٠٩٣١٠ مليارات ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٤ مقارنة مع ١٠٩٠٢٨ مليار ليرة في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٤، مقابل ١٠٠٧٨٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.

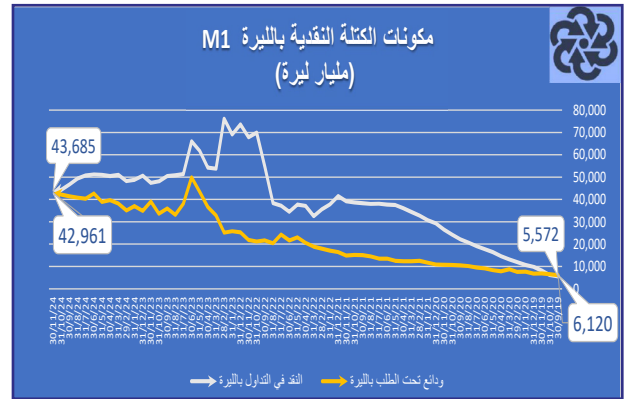


الخاص بالعملات الأجنبية حوالي ٥,٨٦ مليارات دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٤، موزعة بين ٥,٠ مليارات دولار للقطاع الخاص المقيم وحوالي ٠,٩ مليار دولار للقطاع الخاص غير المقيم، بالمقارنة مع ٥,٩٤ مليارات دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٤ و ٧,٦ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. وتجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان فرض، بموجب التعميم الوسيط رقم ٦٥٦ الصادر بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٣ أن يسدّد المقترض غير المقيم دينه بالدولار النقدي ابتداءً من الأول من شباط ٢٠٢٣.

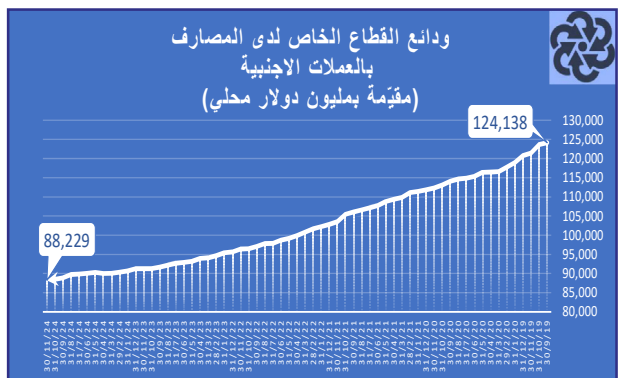


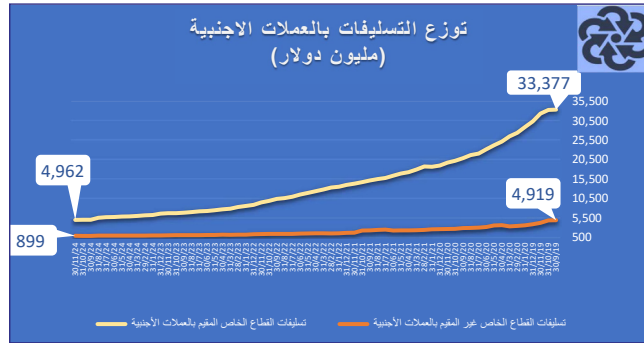
وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة قد بلغت ١٩,١% في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٤. أما استعمالات باقي الودائع بالليرة (غير التسليف للقطاع الخاص)، فهي تتوزع بين سندات خزينة وإداعات لدى مصرف لبنان بالليرة.

• وتراجعت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة قليلاً إلى ٩١٣٠ مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٤، مقابل ٩٢٦٦ مليار ليرة في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٤ و ١١٤٣٦ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣، وهي تعرف منحى تراجعياً منذ بداية الأزمة.



• الودائع والتسليفات بالعملات الأجنبية تراجعت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية لدى المصارف إلى حوالي ٨٨,٢ مليار دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٤، مقابل ٨٨,٥ مليار دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٤، و ٩١,٣ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. ونذكر بأن هذه الودائع هي في تراجع بشكل مستمر منذ بداية الأزمة، نتيجة استفادة المودعين من مضامين التعميمات ١٥١ و ١٥٨ ومؤخراً التعميم ١٦٦ إضافة إلى عمليات حسم الشيكات وتسديد القروض. بلغت التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع

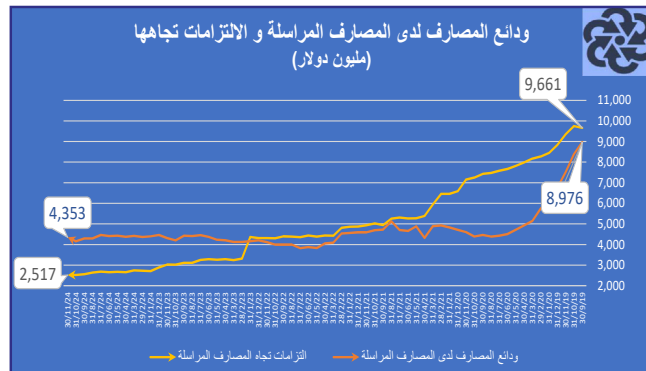




الخزينة بالعملة الأجنبية إلى ٧٥٪ (من ٤٥٪)، مما يعني أن محفظة المصارف التجارية الاسمية من سندات الخزينة بالعملة الأجنبية قد تكون بحدود الـ ٩ مليارات دولار.

- ارتفعت ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة إلى حوالي ٤,٣٥ مليارات دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٤ مقابل ٤,١٥ مليارات دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٤، في حين بقيت التزامات المصارف تجاه مؤسسات مالية غير مقيمة مستقرة على حوالي ٢,٥٢ مليار دولار في كل من التاريخين المذكورين.

وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالعملة الأجنبية إلى الودائع بالعملة الأجنبية قد بلغت ٦,٦٪ في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٤. • بلغت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالعملة الأجنبية، صافية من المؤونات، حوالي ٢,٣ مليار دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٤ كما في نهاية الشهر الذي سبقه، مقابل ٢,٢ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. تجدر الإشارة إلى أنه استناداً إلى التعميم الوسيط رقم ٦٤٩ الصادر في تشرين الثاني ٢٠٢٢، ارتفعت النسبة المطبقة لاحتساب الخسائر المتوقعة من التوظيفات في سندات



تجدر الإشارة إلى اعتماد سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد (بدلاً من ١٥٠٠٠ ليرة للدولار) في البيانات المالية للمصارف اعتباراً من الوضعية الموقوفة في ٢٠٢٤/١/٣١، تطبيقاً لتعميم مصرف لبنان الأساسي رقم ٢٠٢٤/١٦٧.

• تراجعت ودائع المصارف التجارية (بالليرة وبالعملة الأجنبية) لدى مصرف لبنان إلى حوالي ٨٠,٢ مليار دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٤، مقابل ٨٠,٦ مليار دولار في نهاية الشهر الذي سبقه، مقارنةً مع ٨٣,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.



في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٤، مقابل ٥,١ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.

• بلغت حسابات رأس المال حوالي ٤,٥٧ مليارات دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٤ مقارنةً مع ٤,٦١ مليارات دولار



شأنه في الشهر الذي سبق (٣,٢٩٪ في تشرين الثاني ٢٠٢٣). على صعيد معدل فائدة القروض بين المصارف (Interbank rate on call) بالليرة، فقدراوح بين ٢٠٪ كحد أدنى و ١٣٠٪ كحد أقصى في تشرين الثاني ٢٠٢٤، وبلغ المعدل الشهري المثلث ١١٧,٧٠٪ مقابل ٧٨,٩٧٪ في الشهر الذي سبق و ٨١,٧٤٪ في تشرين الثاني ٢٠٢٣. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

بالعملات الأجنبية (Eurobonds) ٧,٣٨٪ وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

#### الفوائد المصرفية على الليرة

في تشرين الثاني ٢٠٢٤، بلغ متوسط الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية ١,١٧٪ مقابل ٢,٣٤٪ في الشهر الذي سبق (١,٤١٪ في تشرين الثاني ٢٠٢٣)، واستقرّ متوسط الفائدة على التسليفات بالليرة عند ٦,٧٨٪ في تشرين الثاني ٢٠٢٤

#### جدول رقم 9

تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

تشرين الثاني 2024	تشرين الأول 2024	تشرين الثاني 2023	
1,17	2,34	1,41	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
6,78	6,78	3,29	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة
117,70	78,97	81,74	المعدل المثلث للقروض بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

بالدولار إلى ٤,٤١٪ في تشرين الثاني ٢٠٢٤ مقابل ١,٩٧٪ في الشهر الذي سبق (٣,٠٨٪ في تشرين الثاني ٢٠٢٣). ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

#### الفوائد المصرفية على الدولار

في تشرين الثاني ٢٠٢٤، استقرّ متوسط الفائدة على الودائع بالدولار لدى المصارف في لبنان على ٠,٠٣٪ شأنه في الشهر الذي سبق (٠,٠٥٪ في تشرين الثاني ٢٠٢٣)، فيما ارتفع متوسط الفائدة على التسليفات

#### جدول رقم 10

تطور الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

تشرين الثاني 2024	تشرين الأول 2024	تشرين الثاني 2023	
0,03	0,03	0,05	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
4,41	1,97	3,08	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة

المصدر: مصرف لبنان

والمنظمات الدولية، فيما لا تشمل محفظته من سندات اليوروبندز العائدة للدولة اللبنانية والقروض الممنوحة بالعملات الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية المقيمة. ويفضّل الجدول أدناه موجودات مصرف لبنان الخارجية استناداً إلى التعديل الجديد.

**موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية**  
أدخل المصرف المركزي تعديلاً على احتساب موجوداته الخارجية بحيث باتت تتضمن منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ الذهب والأوراق المالية الأجنبية التي يحتفظ بها المصرف المركزي، والعملات الأجنبية والودائع لدى المصارف المراسلة

### جدول رقم 11 القيمة بهلايين الدولارات ، نهاية الفترة

تشرين الثاني 2024	تشرين الأول 2024	كانون الثاني 2024	
24581	25622	18792	الذهب
10104	10217	9350	العملات الأجنبية
168	168	174	الأوراق المالية الأجنبية
<b>34853</b>	<b>36007</b>	<b>28316</b>	<b>المجموع</b>

المصدر : مصرف لبنان







الملحق الإحصائي  
التطورات المصرفية والنقدية  
الميزانية الموجهة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	ت 23	ك 23	ت 24	ت 24
<b>الموجودات</b>				
<b>الموفورات</b>	1265617	1261744	7217642	7184780
- أوراق نقدية	9089	7388	6094	5793
- ودائع لدى مصرف لبنان	1256528	1254356	7211549	7178987
<b>ديون على القطاع الخاص المقيم</b>	112731	110105	462696	455897
- بالليرات اللبنانية	11908	11212	11867	11786
- بالعملات الأجنبية	100823	98893	450829	444110
<b>ديون على القطاع العام</b>	48297	44887	217764	220268
منها: سندات باليرة	11599	11436	9266	9130
سندات بالعملات	36145	32872	206577	209243
ديون مختلفة	553	579	1921	1895
<b>موجودات خارجية</b>	137437	139286	839518	848635
- قروض على غير المقيمين	15217	14714	80850	80636
- قروض على مصارف غير مقيمة	64698	66906	371657	389603
- موجودات خارجية أخرى	35744	37038	231673	229504
نقد وودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة	12557	11056	82670	76226
محفظة الأوراق المالية للقطاع الخاص غير المقيم	9221	9573	72667	72666
<b>القيم الثابتة</b>	76084	116872	207728	207763
محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية	36158	44324	283099	284509
موجودات غير مصنفة	12354	11522	25502	18409
<b>المجموع</b>	1688677	1728740	9253949	9220260
<b>المطلوبات</b>				
<b>ودائع القطاع الخاص المقيم</b>	1106842	1104207	6106809	6086708
- ودائع باليرة	52449	49198	58871	59804
- ودائع بالعملات الأجنبية	1054393	1055009	6047939	6026904
<b>ودائع القطاع العام</b>	17906	18272	59331	56809
<b>ودائع القطاع الخاص غير المقيم</b>	317750	317048	1877580	1872344
- بالليرات اللبنانية	2880	2852	2718	2744
- بالعملات الأجنبية	314870	314196	1874862	1869600
<b>التزامات تجاه المصارف غير المقيمة</b>	45352	43270	225881	225300
سندات دين	4351	4395	46508	46456
<b>أموال خاصة</b>	77906	76374	412833	409000
- أموال خاصة أساسية	56696	53759	380581	376690
- أموال خاصة مساندة	21209	22615	32251	32310
<b>مطلوبات غير مصنفة</b>	118569	165173	525007	523644
<b>المجموع</b>	1688677	1728740	9253949	9220260

المصدر : مصرف لبنان

\* ابتداءً من شباط ٢٠٢٣، بات احتساب مكونات الميزانية المحررة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار وأصبح ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤.



وضعية مصرف لبنان  
كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	ت 23	ك 23	ت 24	ك 24
الموجودات				
الموجودات الخارجية :	422585	432111	3207570	3104324
- ذهب	281982	287481	2293133	2199979
(مقيم بملايين د.أ.)	(18799)	(19165)	(25622)	(24581)
- عملات أجنبية*	140602	144630	914437	904345
(مقيمة بملايين د.أ.)	(9373)	(9642)	(10217)	(10104)
ديون على القطاع الخاص	333	308	290	261
سلفات للمصارف التجارية	14727	14472	37090	37909
سلفات لمصارف متخصصة ومؤسسات مالية	1556	1515	1068	1065
سلفات للقطاع العام	249199	249203	1486886	1486914
فروقات القطع	644769	647302	2930669	3006244
محفظة الأوراق المالية	138493	139269	562955	562092
القيم الثابتة	515	521	562	588
عمليات السوق المفتوحة المؤجلة		118971	170099	175118
أصول من عمليات تبادل ادوات مالية	18081			
موجودات غير مصنفة	112302	3948	21426	23361
المجموع	1602558	1607620	8418614	8397875
المطلوبات				
النقد المتداول خارج مصرف لبنان	56696	58096	50718	49816
ودائع المصارف التجارية	1300651	1302617	7483370	7446415
ودائع المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية	10526	10474	75359	74969
ودائع القطاع الخاص	2677	1527	6691	4473
التزامات تجاه القطاع العام	176806	185993	525077	535710
التزامات خارجية	25608	27363	162414	163590
(مقيمة بملايين د.أ.)	(1707)	(1824)	(1815)	(1828)
الأموال الخاصة	13487	14812	64347	64347
مطلوبات غير مصنفة	16108	6739	50638	58555
المجموع	1602558	1607620	8418614	8397875

المصدر : مصرف لبنان

\* ابتداءً من شباط ٢٠٢٣، بات احتساب المكونات المحررة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار وأصبح ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤.  
بناءً على توصية صندوق النقد الدولي للتوافق مع المعايير الدولية، وبموجب قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان رقم ٢٠٢٤/٢٠/٣٧ بتاريخ ٢٠٢٤/٩/١٣، واعتباراً من كانون الثاني ٢٠٢٤، تمت إعادة تصنيف الموجودات بالعملات الأجنبية وفقاً لمفهوم الإقامة. استناداً إلى قرار المجلس المركزي رقم ٢٤/١٢/١ بتاريخ ٢٠٢٤/٠٥/٢٨، قام مصرف لبنان بإلغاء الهندسات المالية التي تمت مع المصارف ابتداءً من العام ٢٠١٧، حيث تم إطفاء جميع القروض مقابل ودائع المصارف بالليرة اللبنانية.



## تطور الكتلة النقدية وشبه النقدية

(بمليارات ل.ل.)

البيان	ت 23	ك 23	ت 24	ت 24
<b>الكتلة النقدية M1</b>	<b>86578</b>	<b>85450</b>	<b>86581</b>	<b>86646</b>
- النقد في التداول	47460	50600	44356	43685
- ودائع تحت الطلب باليرة	39119	34850	42225	42961
<b>الكتلة شبه النقدية</b>	<b>1075626</b>	<b>1076790</b>	<b>6113153</b>	<b>6091017</b>
- ودائع أخرى باليرة	15179	15338	22447	22664
- ودائع بالعملة الأجنبية	1060448	1061452	6090706	6068353
<b>سندات دين</b>	<b>3946</b>	<b>3966</b>	<b>33083</b>	<b>33031</b>
<b>النقد وشبه النقد</b>				
- باليرات البنانية M2	101757	100787	109028	109310
- باليرات والعملة M3	1166151	1166205	6232818	6210694
- اجمالي الوفورات النقدية M4 = M3 + سندات الجمهور	1190195	1191423	6244843	6221511
<b>عناصر التغطية :</b>				
<b>ديون صافية على الخارج</b>	<b>238309</b>	<b>252311</b>	<b>1785061</b>	<b>1696663</b>
- الموجودات بالذهب	281982	287481	2293133	2199979
- الموجودات بالعملة الأجنبية	(43673)	(35170)	(508072)	(503316)
<b>وضعية القطاع العام المدينة</b>	<b>801109</b>	<b>790552</b>	<b>4514688</b>	<b>4584199</b>
- ديون صافية على القطاع العام	156341	143251	1584019	1577954
- فروقات القطع	644769	647302	2930669	3006244
<b>ديون على القطاع الخاص</b>	<b>125384</b>	<b>123712</b>	<b>552237</b>	<b>545732</b>
- باليرات البنانية	13076	12461	13006	12879
- بالعملة الأجنبية	112307	111251	539231	532853
<b>مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)</b>	<b>1348</b>	<b>(370)</b>	<b>(619168)</b>	<b>(615899)</b>
<b>المجموع</b>	<b>1166151</b>	<b>1166205</b>	<b>6232818</b>	<b>6210694</b>

المصدر : مصرف لبنان

\* ابتداءً من شباط ٢٠٢٣، بات احتساب مكونات الميزانية المحررة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار وأصبح ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤.

متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت  
تشرين الثاني 2024

العملة	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الدولار الأميركي	89500.00	89500.00	89500.00	89500.00
الفرنك السويسري	100573.10	103780.15	101706.16	101646.79
الجنيه الاسترليني	112591.00	116206.80	114143.83	113602.35
الين الياباني	572.91	596.47	582.80	596.47
الدولار الكندي	63502.20	64467.33	64047.07	63937.71
الدولار الاسترالي	57781.20	59499.60	58485.12	58255.55
اليورو	93885.50	97546.05	95207.42	94619.40

المصدر : وزارة المالية

أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأميركي

العملة	ت 24 1				ت 24 2			
	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الجنيه الاسترليني	1.29	1.33	1.30	1.29	1.25	1.30	1.27	1.27
الين الياباني	143.57	153.42	149.93	152.03	149.77	156.27	153.58	149.77
الفرنك السويسري	0.85	0.87	0.86	0.86	0.86	0.89	0.88	0.88
اليورو	1.08	1.11	1.09	1.09	1.04	1.09	1.06	1.06
أونصة الذهب	2607.65	2786.44	2691.60	2744.12	2562.38	2743.12	2649.82	2650.59

المصدر : Bloomberg.com



## العملات الرقمية للمصارف المركزية (الجزء الأول)

إعداد : مديرية الدراسات والإحصاء في جمعية مصارف لبنان

وتنظم العمل بها. وعلى الرغم من أن السنوات القليلة الماضية شهدت طفرة في أنشطة البحث والتطوير المتعلقة بالعملات الرقمية للمصارف المركزية، إلا أن تاريخها يعود إلى ثلاث عقود مضت حين أطلق بنك فنلندا في العام ١٩٩٣ بطاقة Avant الذكية وهي شكل الكتروني من النقود. وعلى الرغم من إلغاء العمل بهذا النظام في ما بعد، لكن يمكن اعتباره أول عملة رقمية يصدرها مصرف مركزي في العالم. انطلقت العملات الرقمية وعرفت ذروتها في فترة ٢٠١٧-٢٠٢٤، إذ باتت أكثر من ١٠٠ دولة تهمي قداماً في تطوير هذه العملات سواء في مراحل البحوث أم التطوير أو الاختبار التجريبي، ونذكر البعض منها في الجدول التالي.

عند تصفح الموقع الالكتروني الخاص بمتابعة العملات الرقمية للمصارف المركزية [cbcdtracke.r.org](http://cbcdtracke.r.org)، نلاحظ لبنان على اللائحة مع عملة رقمية باسم Lebanon CBDC تابعة لمصرف لبنان ضمن خانة البحوث ويعود ذلك إلى العام ٢٠٢٠ بهدف المساعدة في إعادة الثقة وتقليل حجم الاقتصاد النقدي. نذكر هنا أنه حوالي ثلثي البلدان يسعون إلى استكشاف اعتماد عملة رقمية للمصرف المركزي كوسيلة لتعزيز الشمول المالي وتحسين كفاءة خدمات الدفع عبر الحدود. فما هي هذه العملات وما هو الدور الذي تلعبه اقتصادياً. العملات الرقمية للمصارف المركزية (CBDCs) هي نسخ رقمية من العملات، تصدرها المصارف المركزية

المملكة المتحدة	اسبانيا	البرازيل	رواندا	كازاخستان	الهند
الصين	الولايات المتحدة	جنوب افريقيا	موريتانيا	اليابان	استراليا
الامارات العربية	تايلاندا	السويد	الفلبين	جامايكا	هونغ كونغ
تركيا	روسيا	اندونيسيا	كوريا الجنوبية	ارمينيا	سويسرا
بيرو	مالديف	جورجيا	كندا	زيمبابوي	سنغافورة
الارجنتين	السعودية	فرنسا	كولومبيا	باكستان	باهاماس
كينيا	الكويت	الدنمارك	أوكرانيا	الجزائر	المكسيك
لبنان	السودان	العراق	الأردن	البحرين	بولاندا
قطر	الاكوادور	تونس	نيوزيلاندا	المغرب	.....

الأساسي هو خدمة السكان غير المتعاملين مع المصارف أو غير المستفيدين من خدماتها على نحو كافٍ في أكثر من ٣٠ جزيرة مأهولة بالسكان. من شأن خدمات الدفع عن طريق العملات الرقمية الصادرة عن المصارف المركزية تحفيز المنافسة في سوق الدفع والمساهمة في زيادة الوصول إلى الحسابات المصرفية وبالتالي تعزيز الشمول المالي. فهي أكثر كفاءة من طرق الدفع التقليدية بحيث يمكن نقل هذه

### الهدف من العملات الرقمية

تختلف دوافع البلدان لاستكشاف العملات الرقمية للمصارف المركزية وإصدارها، لكن الأولويات في هذه العملية تتضمن تعزيز الشمول المالي وجعل أنظمة الدفع المحلية والعابرة للحدود أكثر كفاءة. ففي حالة جزر الباهاما، التي كانت في طليعة من أصدر عملة رقمية للمصرف المركزي «الدولار الرملي-Sand Dollar» في العام ٢٠٢٠، كان الدافع

تمنح الحكومات مزيداً من السيطرة على الاقتصاد، إذ يمكن استخدام هذه العملات الرقمية في تنفيذ السياسة النقدية. ولكن، من الممكن أن تحدث التغيرات في المدفوعات وتلك العابرة للحدود آثاراً سلبية غير مباشرة على هذه السياسة النقدية، من خلال تقلب احتياطات المصارف وتدفقات رأس المال، حينها تنعكس ضعفاً على قدرة السلطات النقدية المحلية على السيطرة على السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف. والأهم من ذلك هو تثقيف الجمهور حول العملات الرقمية للمصارف المركزية، إذ بعد فهمهم للمفاهيم الأساسية لها ولمزاياها ومخاطرها، يُضمن قبولها على نحو أسرع. بالإضافة إلى الدور الأساسي للبنى التحتية المذكورة سابقاً وانتشار الانترنت وتوافر الأجهزة الرقمية التي يُساعد أيضاً في عملية إنجاح هذه العملات.

### مراحل العملات الرقمية

تتنوع مراحل تطوير العملات الرقمية للبنوك المركزية، حيث تركز معظم الدول على مرحلة البحث، بينما تتقدم دول أخرى، وتُظهر الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات في المنطقة والبلدان المنخفضة الدخل اهتماماً محدوداً بالعملات الرقمية للبنوك المركزية.

يتضح عدد من التوجهات الرئيسية للمصارف المركزية على الصعيد العالمي في إصدار العملات الرقمية من خلال تتبع المرصد الخاص بالمجلس الأطلنطي لتوجهات إصدار العملات الرقمية على مستوى العالم (Atlantic Council, «Central Bank Digital Currencies Tracker»).

لغاية أيلول ٢٠٢٤، كان أكثر من ١٣٠ دولة واتحاداً نقدياً، تمثل ٩٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، تستكشف عملة رقمية للبنك المركزي. وكان هذا العدد ٣٥ دولة فقط في أيار ٢٠٢٠. حالياً، هناك ٦٦ دولة في المرحلة المتقدمة من الاستكشاف - التطوير أو التجربة أو الإطلاق.

العملات الرقمية مباشرة بين الأطراف المعنية مع القدرة على تخزينها بأمان في محافظ رقمية، بالإضافة إلى تشفيرها ومراقبتها من قبل المصارف المركزية.

وقد ذكر بنك التسويات الدولية أنّ العملات الرقمية للمصارف المركزية يمكن أن تُسهل في تقليص تكاليف المعاملات عبر الحدود، وتسريع وتيرتها من أيام إلى ثوانٍ.

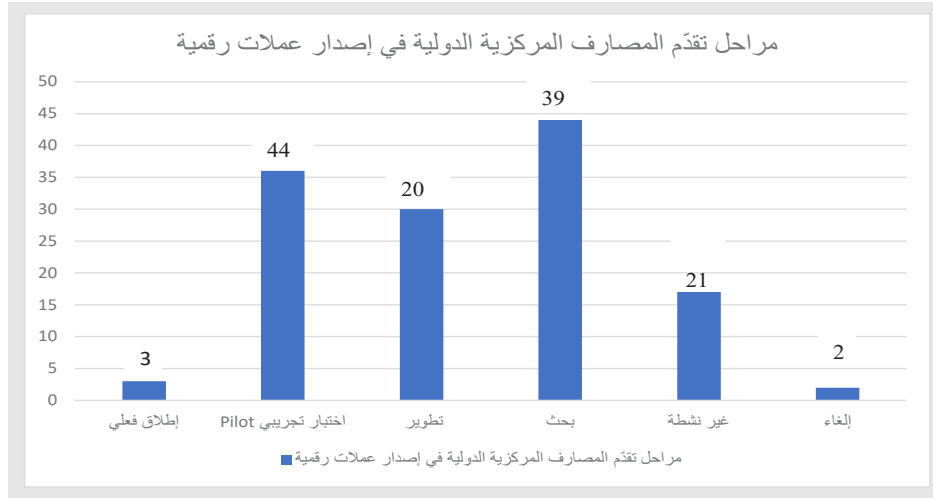
ويمكن إضافة مواجهة النشاط الاجرامي إلى لائحة فوائد استخدام هذه العملات الرقمية، بحيث تتيح إنشاء سجلات رقمية، ما يُسهل عملية وقف غسيل الأموال وتدفقات الأموال المستخدمة في تمويل الإرهاب. لكن من جهة أخرى، يثير التتبع المحتمل للعملات الرقمية الصادرة عن المصرف المركزي أحد أكبر الاعتراضات عليها.

لذا، وعلى الرغم من تزايد الاهتمام باستكشاف هذه العملات الرقمية ومدى أهميتها، تبرز بعض التحديات التي يجب أخذها بعين الاعتبار، وتتمحور أولها بمسألة الخصوصية. فهذه العملات رقمية وبالتالي يمكن تتبعها.

فكما وضعت الحكومات تشريعات جديدة لمعالجة هذه المخاوف، سوف يتعين عليها إدخال قواعد تشمل العملات الرقمية الصادرة عن المصارف المركزية كفرض استخدام التكنولوجيا المعززة للخصوصية وضمان حماية المستهلك وحماية البيانات الشخصية من مخاطر الامن السيبراني.

في هذا الإطار، بدأ البنك المركزي الأوروبي ببحث كيفية إخفاء الهوية في العملات الرقمية للمصرف المركزي، كما أعلن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أنّ مسألة الأمن هي مسألة رئيسية قبل المضي قدماً في أي عملة رقمية. إلى جانب ذلك، تمثل التحديات التكنولوجية إحدى المخاوف، والدليل أنه في العام ٢٠٢٢، توقفت النسخة الرقمية من

DCash لشرق الكاريبي عن العمل لمدة شهرين بسبب مشكلات تكنولوجية. لذا، يجب أن تتمتع الدولة بدرجة واضحة من الاستقرار. كما ينبغي تطوير أنظمة دفع آمنة وفعّالة وضمان توافق هذه العملات مع البنى التحتية المالية القائمة. بالإضافة إلى ذلك، نذكر أنّ هذه العملات



المصدر : Atlantic Council, “Central Bank Digital Currencies Tracker”

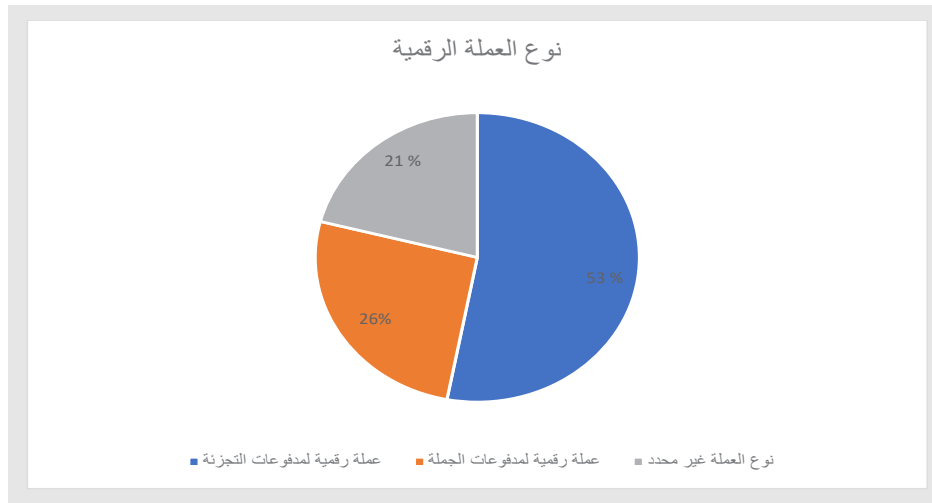
- البحث (Research): الدول التي أجرت أول بحث توضيحي حول عملة البنك المركزي الرقمية
- إثبات المفهوم أو التطوير (Proof of Concept): البلدان التي وصلت إلى مرحلة بحث متقدمة ونشرت إثبات مفهوم العملة الرقمية للبنك المركزي
- الاختبار التجريبي (Pilot): البلدان التي طورت عملة رقمية للبنك المركزي يتم اختبارها في بيئة حقيقية إما بعدد محدود من الأطراف أو على نطاق واسع
- الإطلاق (Launched): الدول التي أطلقت رسمياً عملة رقمية للبنك المركزي بالكامل
- الإلغاء (Cancellation): البلدان التي ألغيت أو أوقفت استخدام عملة رقمية للبنك المركزي

الأفراد والحوكمة والتنظيم والتكنولوجيا. فنصل إلى مرحلة تطوير «منتج» عملي جاهز للاختبار، لننتقل إلى المرحلة التجريبية (Pilot) لمنتج شبه نهائي في ظل الظروف الحياتية الحقيقية وذلك مع جميع الأطراف المعنية من وسطاء وتجار ومستخدمين مختارين في بيئات منخفضة المخاطر، ليقوم فريق التطوير بتقييم جاهزية المنتج إلى جانب اختبار العوامل الرئيسية كقابلية التوسع والمرونة والصيانة وإدارة المخاطر، طبعاً مع حفظ مواكبة أهداف المصرف المركزي. ففي حال استمرت النتائج بإبراز جدوى وجاهزية عالية ومرونة وقيمة للعملة الرقمية، تكون الدولة في موقع قوي للانتقال إلى مرحلة الإنتاج والإطلاق (Production). أمّا مرحلة الإلغاء، فتأتي في حالة عدم إمكانية تحقيق الأهداف المطلوبة، عدم تجاوز التحديات الفنية التقنية أو السياسية، أو تكاليف المشروع المرتفعة. أطلقت ٣ دول عملة رقمية للبنك المركزي بالكامل، وهي جزر الباهاما (Sand Dollar 2017) ونيجيريا (e-Naira 2021) وجامايكا (JAM-DEX 2023).

تتمثل سلسلة المراحل التي تمرّ بها العملة الرقمية للمصارف المركزية بمنهجية الـ 5P لتوجيه هذه المصارف في استكشاف وتطوير عملاتها الرقمية، من مرحلة البحث وصولاً إلى الإطلاق المحتمل، وذلك بغية تسهيل التجريب ودعم اتخاذ القرارات الصائبة. تتألف هذه المنهجية من خمس مراحل، تبدأ بتحضير الأهداف ووضع معايير النجاح والبحث في الاتجاهات وتقييم الجدوى والمخاطر (Preparation)، لتأتي بعدها مرحلة إثبات الفكرة (Proof of Concept) التي تهدف إلى التحقق من صحة الافتراضات المتعلقة بالعملية الرقمية أو بطلانها. فبعد عدّة استطلاعات وورش عمل واستشارات، يكتسب المصرف المركزي كلاً من المعرفة والوضوح الكافيين لاتخاذ القرار بالمضي بالمشروع أو بالمزيد من البحث. تليها مرحلة النموذج الأولي (Prototype) لضمان التوافق مع أهداف المصرف المركزي. تبدأ عملية تقديم العروض وترجمة المعرفة المكتسبة من المراحل التي سبقت إلى متطلبات فريق التطوير، على أن يتمّ اختبار الشركاء الأكثر ملاءمة لبناء القدرات الأولية في

وأستراليا وكوريا الجنوبية وجنوب إفريقيا وروسيا وتركيا. إن البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا – الأعضاء المؤسسين لمجموعة البريكس – في المرحلة التجريبية لاستكشاف العملات الرقمية للبنوك المركزية. ومنذ العام الماضي، عملت مجموعة البريكس بنشاط على الترويج لتطوير نظام مدفوعات يستخدم عملات أخرى بديلة للدولار. فنرى بذلك ارتفاع عدد المصارف المركزية العالمية التي تشارك بشكل من الأشكال تجارب إصدار العملات الرقمية على مدى السنوات الأخيرة، مع تزايد اهتمامها بتطوير تلك العملات الخاصة بمدفوعات التجزئة بشكل خاص مقارنة بتلك الخاصة بمدفوعات الجملة. فيتضح من ناحية نوع العملة الرقمية للمصارف المركزية، تركز المشروعات القائمة في أكثر من نصف البلدان المهتمة بإصدار عملات رقمية لهذا الغرض.

وأوقف اتحاد العملة في شرق الكاريبي، الذي يتألف من ٨ دول، توافر DCash بسبب مشكلات فنية، وهو يعمل على تطوير مشروع تجريبي جديد. هناك ارتفاع جديد في عدد العملات الرقمية التي يجري العمل عليها حالياً، حيث بلغ عدد هذه العملات ٤٤ عملة رقمية تجريبية، بما في ذلك اليورو الرقمي. ويدخل البنك المركزي الأوروبي الآن في مرحلة التحضير، حيث يُجري اختبارات عملية مع تسوية بعض المعاملات في بيئة خاضعة للرقابة. ويمر اليورو الرقمي بمرحلة تحضيرية مدتها سنتان، تنتهي في عام ٢٠٢٥. وصلت ١٩ دولة من دول مجموعة العشرين G20 إلى المراحل المتقدمة من تطوير العملة الرقمية للبنوك المركزية. ومن بين هذه الدول، دخلت ١١ دولة بالفعل في المرحلة التجريبية. وتشمل هذه الدول البرازيل واليابان والهند



المصدر : Atlantic Council, “Central Bank Digital Currencies Tracker

أن تتعايش وتكمل الخيارات الحالية، وبالتالي يمكنها زيادة تنوع المدفوعات وتحفيز المرونة والمنافسة والكفاءة. ومن المحتمل أن تكون التأثيرات بالغة الأهمية على المستوى الكلي، حيث يمكن أن تسهل المدفوعات الأسرع والأرخص والأكثر شمولاً التجارة الدولية والتحويلات المالية. يشمل عدد من المشاريع المشار إليها أدناه اشتراك عدد من المصارف المركزية الدولية في دراسة مشاريع لعملات رقمية عابرة للحدود، من أهمها مشروع Digital Euro الذي يجمع المصارف المركزية في منطقة اليورو لإصدار عملة رقمية في مجال مدفوعات التجزئة وغيرها.

وبعد استكشاف البنوك المركزية إمكانية إصدار عملة رقمية للمدفوعات بالتجزئة، يسعى العديد منها إلى تحسين المدفوعات عبر الحدود التي تُعتبر بمثابة فائدة محتملة من خلال عملاتها الرقمية لكن طبعاً مع اختلاف الهدف الأساسي بين الولايات القضائية. وقد أظهرت الأعمال السابقة أن العملة الرقمية للبنوك المركزية يمكن أن تساعد في التغلب على بعض الاحتكاكات في المدفوعات عبر الحدود كونها أصل آمن وسائل يقلل من عدد الوسطاء الماليين ومن مخاطر التسوية. بالإضافة إلى ذلك، توفّر العملة الرقمية للبنوك المركزية نافذة لبناء وظيفة الدفع عبر الحدود من البداية بكفاءة أكبر. ومن المفترض عادةً





البلدان المشاركة	العملات الرقمية للمدفوعات عبر الحدود
<p>بدأ المشروع عام 2021 ليصبح اليورو الرقمي وسيلة دفع إلكترونية أوروبية متاحة ومقبولة في جميع دول منطقة اليورو. وقد دخل المشروع مرحلة التحضير التي ستستمر لمدة عامين لاستكمال التشريعات وإجراء بعض التجارب والاختبارات.</p>	<p>Digital Euro</p>
<p>في آذار 2021، تم إصدار DCash من قبل البنك المركزي لشرق الكاريبي، تم توزيعه من قبل المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية المرخصة في اتحاد العملة الكاريبي الشرقي (ECCU)، ليُصار استخدامه للمعاملات المالية بين المستهلكين والتجار، والمعاملات بين الأشخاص (P2P)، وكل ذلك باستخدام الأجهزة الذكية. والهدف من هذا المشروع تقييم مكاسب الكفاءة والرفاهية المحتملة التي يمكن تحقيقها بما في ذلك الشمول المالي الأعمق، والنمو الاقتصادي، والمرونة والقدرة التنافسية. وفي مطلع العام 2024، تم توقيف هذا المشروع واستكشاف عملة رقمية أكثر تقدماً وهي DCash 2.0</p>	<p>DCASH</p> <p>اتحاد شرق الكاريبي المركزي: أنغيلا، وأنتيغوا وبربودا، ودومينيكا، وغرينادا، ومونتسيرات، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين</p>
<p>مشروع mBridge هو نتيجة تعاون مكثف بدأ في عام 2021 بين بنك التسويات الدولية، وبنك تايلاند، والبنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، ومعهد العملة الرقمية التابع لبنك الشعب الصيني، وهيئة النقد في هونغ كونغ. وفي العام 2024، انضم البنك المركزي السعودي إلى mBridge كمشارك كامل وأعلن بنك التسويات الدولية أنّ المشروع وصل إلى مرحلة المنتج القابل للتطبيق والخطوة التالية</p>	<p>m-Bridge</p> <p>تايلاند والصين وهونغ كونغ والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومركز الابتكار التابع لبنك التسويات الدولية</p>

<p>هي دعوة شركات القطاع الخاص لاقتراح حلول جديدة وحالات استخدام تساعد في تطوير المنصة.</p> <p>يهدف المشروع إلى معالجة بعض أوجه القصور الرئيسية في المدفوعات عبر الحدود، بما في ذلك التكاليف المرتفعة والسرعة المنخفضة والتعقيدات التشغيلية.</p>		
<p>في العام 2022، تم تصميم منصة مشتركة بين المصارف المركزية لتسهيل المعاملات المباشرة عبر الحدود بين المؤسسات المالية بعملة مختلفة، مع إمكانية خفض التكاليف وزيادة السرعة.</p> <p>تم نشر تفاصيل واستنتاجات المشروع في تقرير يدعم جهود خارطة طريق مجموعة العشرين لتعزيز المدفوعات عبر الحدود، وخاصة في استكشاف البعد الدولي لتصميم العملات الرقمية للبنوك المركزية.</p>	<p>استراليا وسنغافورة وماليزيا وجنوب أفريقيا</p>	<p>Dunbar</p>
<p>ستكشف التحويل المباشر للعملات الرقمية للبنوك المركزية بالجملة ( wholesale central bank digital currency (wCBDCs) باليورو والفرنك السويسري بين البنوك التجارية الفرنسية والسويسرية على منصة واحدة تديرها جهة خارجية. تتم تسوية تداول الأصول الرمزية والعملات الأجنبية بأمان وكفاءة.</p> <p>يكمل هذا المشروع العمل الجاري الذي تقوم به مجموعة العشرين بشأن المدفوعات عبر الحدود. ولا يعالج تصميم الحل المقترح أوجه القصور القائمة فحسب، بل قد يفتح أيضاً الباب أمام مناهج جديدة لإجراء المعاملات المالية الدولية، بما في ذلك الأوراق المالية وغيرها من الأدوات المالية.</p>	<p>فرنسا وسويسرا</p>	<p>Jura</p>

المصدر : Atlantic Council, “Central Bank Digital Currencies Tracker



كان مفتاحاً لتحقيق استقرار سعر الصرف والأسعار، إلا أنه يضرّ بإمكانات النمو على المدى الطويل. واعتبرت وكالة التصنيف بأن استدامة الدين لا يمكن تحقيقها إلا من خلال خفض كبير في نسبة الدين الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي المقدرة بنسبة ١٥٠٪ في نهاية العام ٢٠٢٤.

### تقرير الأمم المتحدة عن لبنان

أفاد تقرير للأمم المتحدة حول آفاق الاقتصاد العالمي للعام ٢٠٢٥ أنّ الناتج المحلي الإجمالي اللبناني انكمش بنسبة ٤٪ خلال العام ٢٠٢٤، معللاً هذا الانكماش بتصاعد وتيرة الحرب مع إسرائيل في شهر تشرين الأول ٢٠٢٤. واعتبر التقرير أن مسار التعافي الاقتصادي في البلاد قد كان بطيئاً في ظل الأزمة المالية والاقتصادية الحادة التي مرت بها البلاد بين العامين ٢٠١٨ و ٢٠٢٠. إلا أن استقرار سعر الصرف قد ساهم بانخفاض ملحوظ في معدلات التضخم إلى نسبة ١٦٪ في شهر تشرين الأول ٢٠٢٤ من أعلى مستوى له عند ٢٦٩٪ في شهر نيسان ٢٠٢٣. وأضاف التقرير إلى أن الدمار الذي لحق بالبنى التحتية خلال الاعتداءات الأخيرة على لبنان أعاق التعافي الاقتصادي في البلاد. وبحسب التقرير، من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد اللبناني بنسبة ٢٪ في العام ٢٠٢٥ وأن يُسجل نمو بنسبة ٠,٨٪ في العام ٢٠٢٦. ومن ناحية أخرى، علق التقرير بأن مستويات التضخم قد انخفضت من ٢٢١,٣٪ في العام ٢٠٢٣ إلى ٦٧,٤٪ في العام ٢٠٢٤، كما ومن المتوقع أن تتراجع هذه المستويات إلى ٤١,٣٪ في العام ٢٠٢٥ و ٣٥,١٪ في العام ٢٠٢٦.

### البنك الدولي: الانكماش الاقتصادي في لبنان يتعمق

رجح تقرير المرصد الاقتصادي للبنان الصادر عن البنك الدولي تحت عنوان «تفاقم الأعباء على بلد مأزوم» أن ينكمش النشاط الاقتصادي اللبناني بنسبة ٥,٧٪ في عام ٢٠٢٤ أي ما يعادل خسارة قدرها ٤,٢ مليار دولار في الاستهلاك وصافي الصادرات. وقال التقرير إن «الانكماش المتعمق يعكس التأثير المدمر للنزوح الجماعي والدمار وانخفاض معدلات الاستهلاك الخاص كما أنه يفاقم تحديات الاقتصاد الكلي التي لم

### ارتفاع مؤشر مدراء المشتريات BLOM Lebanon

في تشرين الثاني ٢٠٢٤

ارتفع مؤشر مدراء المشتريات للبنان BLOM Lebanon في تشرين الثاني ٢٠٢٤ ليصل إلى أعلى مستوى في أربعة أشهر. وقد ارتفع المؤشر من ٤٥,٠ نقطة في تشرين الأول ٢٠٢٤ - وهي أدنى قراءة في ٤٤ شهراً - إلى ٤٨,١ نقطة في تشرين الثاني ٢٠٢٤. ما يشير إلى أن بمقدور شركات القطاع الخاص اللبناني استعادة التوازن إلى حد ما بعد الركود الحاد في تشرين الأول ٢٠٢٤، نتيجة لمؤشرات الانتعاش في طلبيات التصدير الجديدة والطلبية الجديدة محلياً، ويبدو أنّ الأخيرة تأثرت إيجاباً بالحاجة إلى تجديد في المخزون وتقديم المساعدة إلى الأعداد الكبيرة من النازحين محلياً؛ بالإضافة إلى ضخ مصرف لبنان المركزي لسيولة إضافية بالدولار الأميركي.

### الاقتصاد اللبناني انكمش ١٠٪ في ٢٠٢٤ بحسب «موديز»

«موديز»

كشفت وكالة «موديز» بأن عودة العمل بشكل كامل إلى مؤسسات الدولة من شأنه أن يساعد في استمرار تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم توقيعه في ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٢٤، كما وهو أساسي لتأمين التمويل الدولي، مع العلم بأن الحرب الأخيرة قد ألحقت أضراراً جسيمة بالاقتصاد اللبناني بخسائر تقدر بقيمة ٨,٥ مليارات دولار أميركي، بما فيها أضرار مادية بقيمة ٣,٤ مليارات دولار. وفي هذا الصدد، توقعت الوكالة بأن ينكمش الاقتصاد اللبناني بنحو ١٠٪ في العام ٢٠٢٤، لكنها ارتقت انتعاش النشاط الاقتصادي في العام ٢٠٢٥ في حال استمرار وقف إطلاق النار.

وذكرت «موديز» أن الإفراج عن أموال المانحين الدوليين يظل مرتبطاً بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات مثل الاتفاق على إعادة هيكلة شاملة للدين كشرط أساسي للتعافي الاقتصادي المستدام، وأشارت إلى أن تصنيف لبنان الحالي «C» يعكس توقعات الوكالة بأن حاملي سندات «يوروبوند» اللبنانية لن يستردوا أكثر من نسبة ٣٥٪ من قيمتها بعد عملية إعادة الهيكلة. وكشفت «موديز» بأن لجم الإنفاق المالي والاستثماري

الأحد عشر الأولى من العام ٢٠٢٤ مقابل ١٥٦٦٣٦٨ شخصاً في الفترة ذاتها من العام الذي سبق، أي بانخفاض نسبته ٣٢,٥٪. وشكّلت نسبة القادمين الأوروبيين ٤٠,٩٪ من العدد الإجمالي للقادمين في فترة كانون الثاني-تشرين الثاني ٢٠٢٤، مقابل ٢٤,٣٪ نسبة القادمين العرب و٢٢,٤٪ نسبة القادمين من أميركا.

٢٩٨ مليون دولار فائض المالية العامة في العام ٢٠٢٤ حققت المالية العامة فائضاً بمقدار ٢٩٨ مليون دولار في العام ٢٠٢٤ بع فائض بمقدار ٣٦٤ مليون دولار في العام ٢٠٢٣.

ألف مليار ليرة لبنانية	محقق 2023 (أرقام أولية)	محقق 2024
المفوضات الإجمالية	242	366
المفوضات الإجمالية	203	340
القائض العام	39	27
القائض العام (مليون دولار)	364	298

**مجلس الوزراء يوافق على تعليق حق الدولة اللبنانية بالإدلاء بدفوع مرور زمن المهل التي تسري على حق المطالبة باستحقاقات سندات اليوروبوند لغاية ٩ آذار ٢٠٢٨.**

خلال جلسته المنعقدة بتاريخ ٧ كانون الثاني ٢٠٢٥، وافق مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية بالإجماع، على قرار تعليق حق الدولة اللبنانية بالإدلاء بدفوع مرور زمن المهل التي تسري على مطالبات حاملي سندات اليوروبوند الصادرة عنها، وفقاً لقانون ولاية نيويورك أو أي مهل أخرى إن كانت تعاقدية أو غيرها وذلك لغاية ٩ آذار ٢٠٢٨. كما فوض مجلس الوزراء وزير المالية باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة أو المناسبة لتنفيذ هذا القرار، بما في ذلك تعديل شروط إصدارات سندات اليوروبوند.

صرح معالي وزير المالية يوسف خليل أنه "بالرغم من الأوقات العصيبة التي نعيشها، يبقى لبنان ملتزماً بالتوصل إلى حل رضائي ومنصف بخصوص إعادة هيكلة سندات اليوروبوندز. وعبر تمديد مهل مرور الزمن، لن يضطر حاملو هذه السندات إلى اتخاذ إجراءات قانونية بسبب نفاذ المهل، ريثما يشاركون في إعادة هيكلة منظمة وتوافقية لهذه السندات".

تتم معالجتها حتى الآن ويسلط الضوء على الحاجة الملحة لإجراء إصلاحات شاملة واستثمارات موجهة في القطاعات الحيوية بوصفها السبيل الوحيد للمضي قدماً في مرحلة ما بعد الصراع».

وسلط التقرير الضوء على «استقرار سعر الصرف القائم منذ آب ٢٠٢٣ والذي يأتي بتكلفة عالية إذ يعتمد هذا الاستقرار على زيادة تحصيل الإيرادات وعلى الضبط المالي والقيود المفروضة على الإنفاق ما يؤدي إلى فوائض غير منفقة في القطاع العام في وقت يزداد فيه الطلب على الإنفاق والاستثمار الحيويين».

واعتبر التقرير أن «الصراع يهدد هذا الاستقرار الهش حيث إن زيادة الإنفاق ضرورية للحفاظ على الخدمات العامة ودعم جهود التعافي وقد يؤدي ذلك إلى زيادة الكتلة النقدية المتداولة أو استنزاف الاحتياطيات الأجنبية المتبقية». كما توقع التقرير «أن يتدهور وضع المالية العامة في لبنان أكثر بسبب ارتفاع الاحتياجات التمويلية لتأمين الخدمات الأساسية وتلبية الحاجات الملحة بالإضافة إلى انخفاض محتمل في إيرادات المالية العامة ولاسيما من الضريبة على القيمة المضافة».

ولفت التقرير إلى أن «صعوبة الحصول على التمويل بسبب تخلف لبنان عن سداد الديون السيادية تبرز أهمية الشروع في إعادة هيكلة الديون الشاملة لاستعادة القدرة على النفاذ إلى الأسواق المالية الدولية لتمكين البلاد من مواجهة تحدياتها المتعددة الأوجه».

وبحسب تقرير البنك الدولي «لا يزال تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز الحوكمة وتحسين أداء الخدمات والمرافق العامة وتعزيز رأس المال البشري من الأولويات الرئيسية كما تعد الاستثمارات الموجهة ضرورية لدعم الإصلاحات المستدامة وتسهيل استعادة الخدمات الأساسية وإعادة بناء مخزون رأس المال المتضرر في لبنان».

**تراجع عدد القادمين إلى لبنان**

بلغ عدد القادمين إلى لبنان ١٠٥٧٣٩٦ شخصاً في الأشهر



## البنك المركزي الصيني يحاول إنقاذ الاقتصاد

هذا العام. وكان محافظ البنك السابق دعا إلى ضرورة تركيز الصين على مكافحة الضغوط الانكماشية، بحيث بات البنك المركزي أقل خوفاً من الآثار الجانبية لهذا الانكماش. وعندما خفّض بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة بنصف نقطة مئوية في ١٨ أيلول ٢٠٢٤، أعطى البنك المركزي الصيني مساحة للتحرك. فبات بوسع الأخير خفض أسعار الفائدة الخاصة به دون إضعاف عملته بشكل خطير. والواقع أن اليوان Yuan ارتفع بنسبة ٣٪ مقابل الدولار منذ نهاية تموز ٢٠٢٤. ويعتقد أيضاً أن الحزمة الجديدة التي يقترحها لن يكون لها تأثير على أرباح المصارف، إذ يأمل أن تنخفض أسعار الفائدة التي تدفعها المصارف وتتقاضاها في المقابل، الأمر الذي يترك الهامش بينهما سليماً إلى حد كبير.

ولكن خفض أسعار الفائدة على الرهن العقاري القائم قد يضرّ بالمصارف، ذلك أن إعادة تمويل قروض الإسكان الصينية أمر صعب. لذا فعندما تنخفض أسعار الفائدة، تكون أسعار الفائدة على الرهن العقاري القديم أعلى مقارنة مع ما هو جديد. وطبقاً لبنك غولدمان ساكس Goldman Sachs فإن تقليص هذه الفجوة من شأنه أن يوفر على خمسين مليون أسرة نحو ١٥٠ مليار يوان (٢١ مليار دولار أمريكي) سنوياً، وهو ما يعادل ٢,٥٪ من دخلها المتاح. إلا أنه في الوقت ذاته، سوف يحرم المصارف من مبلغ مماثل. والعزاء الوحيد هو أن هذه السياسة سوف تعمل أيضاً على عدم تشجيع السداد المبكر للرهن العقاري، وهو ما كان يشكل تهديداً آخر لأرباح المصارف.

ولكن حتى لو تمّ خفض أسعار الرهن العقاري القديم، فلن يجلب ذلك راحة فورية للاقتصاد الصيني. إذ أن مدّخرات الأسر البالغة ١٥٠ مليار يوان قد تترجم إلى إنفاق استهلاكي إضافي لا يتجاوز ٥٣ مليار يوان، أي أقل من ٠,٠٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للصين للعام ٢٠٢٤. وبالتالي تبقى الحاجة إلى المزيد من التدابير المتعلقة بعامل الطلب. ولا بدّ أن يأتي الجزء الأكبر من هذه التدابير ليس من جانب البنك المركزي الصيني بل من جانب السلطات المالية

أعرب المسؤولون في بنك الشعب الصيني عن ثقتهم بأن الانكماش في الاقتصاد الصيني كان عابراً. ومع استمراره، لم يكن قلق المسؤولين يصبّ في اتجاه هبوط الأسعار بقدر ما كان ينتج من الآثار الجانبية لمكافحته. وكانوا متردّين في تيسير السياسة النقدية بشكل حاسم لأن العملة الصينية كانت ضعيفة للغاية، وهامش الربح لدى المصارف ضئيل وعائدات السندات منخفضة كثيراً.

إلا أن البنك المركزي كشف في ٢٤ أيلول ٢٠٢٤ عن تغيير في موقفه. وأعلن عن مجموعة من السياسات الجريئة غير الاعتيادية، ومنها خفض معدل الفائدة بمقدار ٠,٢٪، وخفض متطلبات الاحتياطي لدى المصارف بمقدار ٠,٥٪، وخفض أسعار الفائدة على الرهن العقاري القائم بنحو ٠,٥٪. ومن غير المعتاد أن يخفّف البنك المركزي الصيني سياسته على جهتيّن، أو حتى ثلاث في وقت واحد. وقال محافظ البنك، أنه قد يفعل المزيد في المستقبل القريب، وربما سوف يلجأ إلى خفض متطلبات الاحتياطي بنسبة ٢,٥٪ أو ٠,٥٪ أخرى هذا العام. ويشير بنك مورغان ستانلي Morgan Stanley إلى أن مثل هذا التوجيه المستقبلي غير مسبوق في الصين.

وأعلن حاكم المصرف المركزي عن مفاجأة أخرى، وهي أن لديه مجموعة متنوّعة من الأدوات البنوية لمساعدة الصناعات المتنوّعة مثل الفحم التنظيف ورعاية المسنين. كما توصل الآن إلى ابتكار مماثل لدعم سوق الأوراق المالية، إذ سيساعد الشركات على إعادة شراء أسهمها من خلال إعادة تمويل القروض المصرفية المستخدمة لهذا الغرض. وسوف يساعد شركات الأوراق المالية والمستثمرين المؤسساتيين الآخرين على جمع الأموال من خلال جعل ميزانياتهم أكثر سيولة. فيكونون قادرين على اقتراض أصول سائلة مثل السندات الحكومية وأوراق البنك المركزي، باستخدام حيازاتهم الخاصة من الأسهم الممتازة وصناديق الاستثمار المتداولة كضمان.

الخوف هو الدافع لمثل هذه الإجراءات. فقد كانت آخر البيانات الاقتصادية محبطة، وأصبحت الصين في خطر من عدم تحقيق هدفها الرسمي لنمو الناتج المحلي الإجمالي

الفائدة والعائد على السندات، نجح البنك المركزي في خلق بيئة نقدية جيدة للصين لتنفيذ سياسة مالية استباقية.

**المرجع : الطبعة الالكترونية 24 أيلول 2024 من The Economist. China's Central Bank tries to save the economy-and the stockmarket.**

في الصين. وقد تعلن الأخيرة عن زيادة في عجز الموازنة الصينية في وقت لاحق من العام ٢٠٢٤، كما فعلت العام الذي سبق. وقد تُصدر الحكومات المحلية أيضاً سندات بأحجام أكبر من المخطّط له، لأنها لم تستخدم كل الحصص المخصّصة لها في السنوات الأخيرة. وبفضل انخفاض أسعار



## وعد الذكاء الاصطناعي للاقتصاد العالمي

الثالث، فهو التقنيات التي يركز عليها التحوّل إلى الطاقة المستدامة. تتمتع التحوّلات الثلاث باستثمارات وفيرة. ولا يقتصر تسارع وتيرة التقدّم على الإنجازات فحسب، بل على توافر عدّة أدوات مهمّة تشهد تراجعاً في كلفتها وزيادة في سهولة إمكانية الوصول إليها. ومن شأن تطوير هذه التكنولوجيات وإتاحتها للاستخدامات المنتجة تحفيز حدوث تغيّرات هيكلية كبرى في اقتصادات العالم. كما من شأن التكنولوجيا الناشئة تحقيق زيادة مستدامة في الإنتاجية، وقد تمّت الإشارة في مقال سابق من السنة الماضية عن إمكانات الذكاء الاصطناعي التوليدي، وهو أول نظام للذكاء الاصطناعي له قدرات مشابهة للقدرات البشرية للعمل ضمن نطاقات متعدّدة والتحوّل في ما بينها بناءً على المطالبات التحدّية فقط. كما بإمكانه التحدّث عن التضخم وإجراء بعض العمليات الحسابية. ومن شأن قدرة الذكاء الاصطناعي الفائقة على التعرّف على الأنماط أن تجعل منه مساعداً رقمياً قوياً. و عوضاً عن التشغيل الآلي الكامل، يبرز النموذج الأفضل من خلال التعاون بين الآلة والانسان.

يُعتبر الذكاء الاصطناعي تكنولوجيا واسعة الاستخدام ذات تطبيقات موزّعة على الاقتصاد بكامله، حسب القطاع ونوع العمل. ما يجعله ذات سمة مهمّة كون التكنولوجيا الواسعة الاستخدام فقط يمكنها أن تُسهم في زيادة الإنتاجية على مستوى الاقتصاد. وبانت حالياً الأجهزة

إذا تم استخدام الذكاء الاصطناعي بالطريقة الصحيحة، يمكن أن يُسهم بشكل كبير في إسرار عجلة النمو الاقتصادي وفي انتعاش الإنتاجية.

فالذكاء الاصطناعي يُعتبر أفضل فرصة لتخفيف القيود لجهة العرض والتي ساهمت في تباطؤ النمو، والضغط التضخمي الجديدة، وارتفاع تكاليف رأس المال، والضغط المالية والتحديات في تحقيق أهداف الاستدامة. والسبب في ذلك هو أن للذكاء الاصطناعي القدرة، ليس فقط على تغيير المنحى الانخفاصي للإنتاجية، بل على تحقيق زيادة كبيرة ومستدامة فيها. علماً أنّ ذلك سيستغرق وقتاً. كل هذه الأمور ناتجة عن تصادم ثلاث أكبر قوى. أولها الصّدمات، بما في ذلك الحرب، الجائحة، تغيّر المناخ، التوتّرات الجيوسياسية، والتركيز المتزايد على الأمن القومي في تنفيذ السياسات الاقتصادية الدولية. هذه الاضطرابات التي تزداد شدة وتكراراً تُحوّل الشبكات العالمية للإمداد نحو تنوع أكبر ومرونة أكثر. لكن ذلك يمثل ضغطاً مكلفاً ويُسهم في الضغوط التضخمية.

يقودنا الحديث إلى المجموعة الثالثة من القوى المتصادمة، أي العلوم والتكنولوجيا. ثمة ثلاث تحوّلات ثورية على الأقل في الوقت الحالي. أولها هو التحوّل الرقمي الذي استغرق عقوداً، والذي تسارعت وتيرته حالياً نتيجة الإنجازات في مجال الذكاء الاصطناعي. الثاني هو الثورة التي حدثت في العلوم الطبية الحيوية وعلوم الحياة. أمّا

ثمة ذكاء اصطناعي لا يندرج ضمن فئة الذكاء الاصطناعي التوليدي ويتمتع بالقوة والأهمية. وصحيح أيضاً أن المنصات العملاقة التي تقود تطوير الذكاء الاصطناعي التوليدي لديها نماذج أعمال تعتمد على بيانات شخصية وتوجيه بالغ الدقة. ولكن تدريب نماذج كبيرة للغة وما شابهها لا يحتاج إلى بيانات شخصية وحساسة. تُعد هذه الأنظمة قوية كفاية لتدريب النماذج بمليارات المعطيات المتواجدة إلى حد كبير في أنظمة الحوسبة السحابية (Cloud computing systems) في القطاع الخاص، غالبيتها في الولايات المتحدة والصين.

تتعرض أوروبا لخطر التخلف عن ركوب موجة التطور واعتماد الذكاء الاصطناعي كالولايات المتحدة والصين لثلاثة أسباب: يكمن الأول في نقص التمويل المتعلق بالأبحاث الأساسية من الاتحاد الأوروبي، ويتمثل الثاني في تأخر القدرة الحاسوبية الداعمة لهذه الأبحاث، أما الثالث فهو الفشل في الاستفادة الكاملة من وفورات الحجم في الاقتصاد الأوروبي. فمع ارتفاع الأكاليف الثابتة للتطوير وانخفاض الكلفة المتغيرة نسبياً في التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي، يشكّل الحجم ميزة مهمة في تحديد العائد على الاستثمار. ولا تزال أسواق رأس المال الأوروبية متجزأة، وسوق الخدمات غير متكامل. ولم يتضح بعد ما إذا كان الوضع سيستمر أم ثمة تحوّل في المسار بعد انتخابات البرلمان الأوروبي الأخيرة.

تشكّل الصين في الوقت الحالي قوة هائلة على مستوى الذكاء الاصطناعي، ومن المرجح أن تصبح الهند قوة متنامية، في ظل ما تتمتع به من جذور راسخة في التكنولوجيا الرقمية، وسوق داخلية كبيرة ومتنامية، ورأس مال بشري ضخم في مجال الهندسة. وقد تستفيد بقبّة الاقتصادات الصاعدة إلى حد كبير من تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وسوف تقوم في السنوات المقبلة القليلة على الأقل باستهلاك تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي المتقدمة المنتجة على الأغلب في الولايات المتحدة والصين.

سوف تقود تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي تغيّرات هيكلية مهمة لعدة عقود قادمة. وفي وقت يفقد فيه بعض العمّال وظائفهم، ويتمّ تعيين آخرين ضمن وظائف جديدة استحدثتها التكنولوجيا، سوف يكون هؤلاء العمّال الأكثر تضرراً. لا يعني ذلك أنّ الوظائف سوف تختفي،

الشخصية كالهواتف المحمولة مزوّدة بالفعل بتطبيقات الذكاء الاصطناعي. لذلك من الضروري أولاً تطبيق قواعد تنظيمية تفادياً لأي سوء استخدام للتكنولوجيا والبيانات. وثانياً يبرز التغلّب على التحيّز إلى التشغيل الآلي، أو ما يسمّيه ايريك برينجولفسون "فخ تورينغ" أي الميل الشديد لاعتبار هذه التكنولوجيا بمثابة تشغيل آلي كامل لتصبح بعدها بديلة للإنسان، لما يخلق من بلبلة وقلق حول حدوث تراجع خطير في التوظيف. وربما تتعلّق القضية الأهم على مستوى السياسات بالمكاسب الممكنة. ولكي يحقق الذكاء الاصطناعي أثره الاقتصادي الكامل، ينبغي أن يكون متاحاً لكافة القطاعات الاقتصادية والشركات الصغيرة والكبيرة. ولا شك أنّ الاستثمارات الكبيرة في صناعات كالتكنولوجيا والتمويل سيكون لها تأثير كبير، لكنّ التطبيقات تحتاج للوصول إلى قطاعات التوظيف الكبيرة المتأخرة غالباً عن ركوب الموجة، كالقطاعات الحكومية والرعاية الصحية والبناء والضيافة. في الوقت الراهن، تتسم السياسات المعنية بسهولة الاستخدام والنشر واكتساب المهارات للمساعدة في تحقيق كامل إمكانات الذكاء الاصطناعي بالضعف مقارنة بكثافة التركيز على تخفيف المخاطر وإساءة الاستخدام. وسوف يكون التوسّع في الأولى دون إهمال الأخيرة من العناصر المهمة في إعادة توازن السياسات. وليس الهدف جرّاء ذلك تأييد الحكومة في اختيار الشركات الناجحة أو الشركات الوطنية الرائدة، بل بالعكس، يجب أن تكون سياسة المنافسة الفعّالة جزءاً من السياسات جميعها. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي توجيه جانب من التركيز إلى القطاعات والأعمال المتأخرة عن ركوب موجة اكتشاف التكنولوجيا واعتمادها كالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ونظراً لكون الوظائف ستتغيّر لدى الشركات التي تتبنّى تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، فيجدر بإعادة التدريب واكتساب المهارات تصدّر الاهتمامات.

تتجاوز المكاسب المحتملة من الذكاء الاصطناعي بأشواط مكافحة تحديات الإنتاجية والنمو في فترة ما بعد الجائحة. ومن المقرر أن تؤثر على بحوث العلوم والتكنولوجيا وعلم الفيزياء وغيرها وأن يكون لها دور مهم في تحوّل نظام الطاقة. وتشكّل المهارات والقوة الحاسوبية وسرعة زيادة الطلب على الكهرباء الحواجز الرئيسية أمام بناء نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي ذات القوة المتزايدة. وبلا شك،

سيشكّل الذكاء الاصطناعي عاملاً مساعداً. ومع بروز الشيخوخة في قسم من الاقتصاد العالمي، يمكن أن تساعد هذه التكنولوجيا القوى العاملة الأصغر سناً في دعم كبار السن دون الحاجة إلى تقديم تضحيات غير ضرورية. على الرغم من الصدمات والتيارات المعاكسة للنمو، ثمة مهارات وأدوات لازمة لتشجيع النمو والاندماج والاستدامة في الاقتصاد العالمي، ولكن ذلك لن يتحقق دون الإرادة لاستخدام هذه التكنولوجيا بقوة ولكن بحكمة.

المراجع : Finance & Development, September 2024, "AI's promise for the global economy"

بل ستتغير، وبالتالي ستكون عملية مربكة كونها تتطلب مهارات مختلفة وتغييراً تنظيمياً. فتقع على عاتق كل من القطاعين العام والخاص مسؤولية القيام بدورهما في ما يخص تأمين سلاسة هذه التحوّلات. في المحصلة، من شأن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي المساهمة في تسريع النمو الاقتصادي والمساعدة في انتعاش الإنتاجية. ومن الممكن أن تُسهّم بطريقة غير مباشرة في خفض أسعار الفائدة الحقيقية وكلفة رأس المال مع مرور الوقت. وفي عالم يتطلّب توفير استثمارات بتريليونات الدولارات لتغيير المعادلة بهدف تحقيق كفاءة الطاقة والتحول الأخضر،







جمعية مصارف لبنان  
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية  
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان  
ص.ب. رقم: ٩٧٦ بيروت - لبنان  
هاتف / فاكس : 961 1 970500/ 1  
الموقع الإلكتروني : [WWW.abl.org.lb](http://WWW.abl.org.lb)



Association of Banks in Lebanon



@ABLLebanon



Association of Banks-Lebanon



[abl.org.lb](http://abl.org.lb)

